التقرير السنوي للعام 2021

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان "شاهد"

- مقدمة:

تقوم المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان(شاهد) كل عام بإصدار تقريرها السنوي الذي يتناول أبرز التطورات التي تُعنى باللاجئ الفلسطيني. يتضمن التقرير جميع التطورات التي تنعكس بشكل مباشر او غير مباشر على اللاجئ الفلسطيني والتي تحصل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فهي بالتالي ترصد وتتأكد وتُوثّق ما يجري عبر باحثيها الميدانيين وعبر المصادر الموثوقة ولا تقوم بنشر الأخبار والبيانات والتقارير الا بعد التأكد من صحّتها والتّثبّت منها. يحمل التقرير السنوي أهمية كبيرة نظراً لأنه يتمتع بالموضوعية في نشر الاخبار والمصداقية والوضوح في تقديم المعلومات. كما يتميز هذا التقرير بأنه يواكب جميع الأحداث التي حدثت على مدار السنة، ويأتي هذا التقرير في ظروف سياسية واقتصادية صعبة يعيشها لبنان وتنعكس بشكل مباشر على اللاجئ الفلسطيني.

يتناول التقرير السنوي العديد من المحاور التي يتشعب كلٌ منها إلى مناحي متعددة كأبرز التطورات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والقرارات الأممية والدولية البارزة خلال هذا العام. كما يُسلّط التقرير الضوء على المؤسسات الرسمية اللبنانية وعلاقتها مع اللاجئين الفلسطينيين خلال هذا العام، ومن هذه المؤسسات: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني مديرية الشؤون السياسية واللاجئين مديرية الأمن العام اللبناني المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، الجيش اللبناني، وزارة العمل.... كما يلتفت التقرير الى الجوانب التعليمية والصحية والبنى التحتية خصوصاً داخل المخيمات والتي تُوكَلُ الأونروا بمتابعتها وضمان تحسين جودتها والتأكُّد من فعاليتها. بالإضافة الى حق الطفل الفلسطيني ومشكلة التسرب المدرسي والمشاكل التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية تزامناً مع الأزمات التي تحيط بها ويرصد التقرير أيضاً الأحداث الأمنية داخل المخيمات الفلسطينية.

وقد توصل التقرير الى جملةٍ من الخلاصات على مختلف المحاور. ومن أهم هذه الخلاصات ما يتعلق بالأونروا حيث لوحظ تراجعا دراماتيكيا في أدائها حيث لم يكن أداؤها على المستوى المطلوب لا على صعيد معالجة الأزمة ولا على صعيد تلبية الاحتياجات. كما خلُص التقرير الى أن لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني لم يتعد دورها الجانب الاستشاري مع بعض التدخلات الطفيفة التي لم تحدث فرقا نوعيا إيجابيا في حياة اللاجئين الفلسطينيين وأن المعاملات في الدوائر والمؤسسات الرسمية لم تكن بالسهولة المرجوة وإنما كانت في أغلب الأحيان تأخذ الكثير من الوقت والجهد. أما بالنسبة لما يتعلق بوزارة العمل فقد كان من أهم ما تم استخلاصه هو العنصرية لدى بعض الفئات اللبنانية وذلك طبقاً لردود افعالهم وتصريحاتهم تجاه قرار وزير العمل. وفيما يتعلق بالطفل والمرأة فقد سجلت (شاهد) تسرباً مدرسياً للطلاب وعدّة حالات انفصال عائلي بسبب الأزمات الراهنة. وقد تمثّل الاستخلاص الإيجابي هذا العام بحالة الاستقرار الأمني النسبي في أغلب المخيمات الفلسطينية حيث لم تَدُر أي معارك في المخيمات واقتصرت على المشاكل الفردية والعائلية. وقد انتهى التقرير بجملةٍ من التوصيات الموجهة الى الجهات الرسمية والأونروا والفصائل الفلسطينية.

أولا: أبرز التطورات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية

واجهت القضية الفلسطينية خلال عام 2021 العديد من التحديات والفرص التي فرضت نفسها وبقوة على الساحة الدولية والاقليمية والمحلية، بدءاً من مسار الانتخابات العامة الفلسطينية وإلغائها، وقرار المدعية العامة للجنائية الدولية فتح تحقيق جنائي للحالة في فلسطين، وتكثيف وتيرة بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس، وتهديد الاحتلال الإسرائيلي بترحيل عائلات فلسطينية من حي الشيخ جراح وعدد من الاحياء الأخرى في القدس، والاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى ومسيرات الأعلام الاستفزازية، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

- في 15 كانون الثاني 2021، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوما رئاسيا بشأن إجراء الانتخابات العامة على ثلاث مراحل، وبموجب المرسوم، تقرر إجراء الانتخابات التشريعية بتاريخ 2021/5/22، والرئاسية بتاريخ 2021/7/31. وفي 30 نيسان، أصدر عباس مرسوما أجّل فيه إجراء الانتخابات العامة، وذلك بحجة منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي التحضير للانتخابات وإجرائها في القدس المحتلة. واعتبر الشارع الفلسطيني أن تأجيل الانتخابات العامة "أعطى الضوء الأخضر لتعزيز حالة التفرقة السائدة داخل الساحة الفلسطينية منذ 15 عاما"

- في 25 شباط 2021، قررت المحكمة الجنائية الدولية أن الأراضي الفلسطينية تقع ضمن اختصاصها القضائي، ما يمهّد الطريق للمدعي العام أن تفتح تحقيقات بشأن ارتكاب جرائم حرب في تلك المناطق. وفي 3 آذار، أعلن مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عن قرارها المضي قدماً في التحقيق في الحالة في دولة فلسطين، وسيغطي التحقيق جرائم تدخل في اختصاص المحكمة و التي ارتكبت منذ 13 حزيران 2014.
- عادت القضية الفلسطينية مجدداً إلى واجهة المشهد الدولي وذلك بسبب الاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وقطاع غزة فيما عرف معركة "سيف القدس". حيث أفشلت فصائل العمل الوطني والإسلامي عملية اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى، وعمليات تهجير الفلسطينيين من حي الشيخ جراح في القدس المحتلة.
- انطلاق العديد من مسيرات دعم الشعب الفلسطيني التي دعت لها منظمات وجمعيات مختلفة ونظمت في عدة دول غربية خرج فيها آلاف الأشخاص الذين رفعوا شعارات تطالب بالاعتراف بحقوق الفلسطينيين وشجبوا القصف الإسرائيلي على غزة[1].
- شهد العام 2021 تزايدا غير مسبوق في عدد المخططات الاستيطانية الصادرة عن الجهات الإسرائيلية المختصة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإيداع 113 مخططا استيطانيا في 62 مستوطنة إسرائيلية خلال العام 2021 لبناء ما يزيد عن 17 ألف وحدة استيطانية على مساحة تتعدى 13 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية المحتلة .و يؤكد تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) "ارتفاع معدل هدم ومصادرة منازل الفلسطينيين في أرضهم المحتلة منذ عام 1967 بنسبة 21 بالمائة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، مقارنة بنفس الفترة من عام 2020، مع تزايد عدد المشردين الفلسطينيين بنسبة 28 في المائة خلال نفس الفترة".

التاريخ	الجهة	القرار
15-4-2021	اليونسكو	اعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الـ(211)، القرارين الخاصين بفلسطين وهما: فلسطين المحتلة، والمؤسسات الثقافية والتعليمية.
7-6-2021	اليونسكو	تم انتخاب فلسطين باللجنة الحكومية باليونسكو تعزيزا للمكانة الثقافية

[1] فرانس24، "حياة الفلسطينيين مهمة": عودة الروح للقضية الفلسطينية، انظر الرابط . https://cutt.us/yVRL9

18-7-2021	اليونسكو	اعتمدت لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو ثلاثة قرارات هامة بخصوص حالة الحفاظ على المواقع الفلسطينية المدرجة في قائمة التراث العالمي تحت الخطر.
15-12-2021	اليونسكو	أدرجت اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي في منظمة اليونسكو، فن التطريز الفلسطيني على اللائحة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية، وذلك خلال اجتماعها السادس عشر الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس.

قرارات أممية ودولية بارزة خلال عام 2021

السنة	عنوان القرار
24 آذار 2021	المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل .
24 آذار 2021	حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة.
24 آذار 2021	حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره 24 آذار 2021.
24 آذار 2021	ضمان احترام القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وفي إسرائيل.

1. قرارات مجلس حقوق الإنسان
2. منظمة اليونيسكو التابعة للأمم المتحدة
3. قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

2-12-2021	مررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارين متعلقين بالقضية الفلسطينية، أحدها يتعلق بمدينة القدس ويؤكد أن أي إجراءات تُتخذ لتغيير طابع المدينة "لاغية وباطلة ويجب وقفها" وأن أي حل دائم لمدينة القدس يجب أن يراعي حقوق الطرفين وحرية العبادة للأديان السماوية الثلاثة.
16-12-2021	صوتتّ الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بالأغلبية على قرار يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
17-12-2021	اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروع القرار المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية".

الرقم	وصف الانتهاك خلال عام 2021

	هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرابة الـ300 منزل فلسطيني وأكثر من 450 منشأة تركزت في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية
	113 مخططا استيطانيا خلال العام 2021 في 62 مستوطنة لبناء ما يزيد عن 17 ألف وحدة استيطانية على مساحة تتعدى 13 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية المحتلة
	عدد الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال عام 2021 بلغ 384 انتهاكا، أوقعت شهيدا وعشرات الإصابات.
	قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتشريد أكثر من 600 فلسطيني من أماكن سكنهم في منطقة الأغوار الفلسطينية جراء عمليات الهدم المسعورة التي نفذتها في المنطقة
	هدم نحو 300 منزل وأكثر من 450 منشأة في الضفة الغربية
	حرق وإتلاف أكثر من 20 ألف شجرة في الضفة الغربية .
	أكثر من 900 اعتداء للمستوطنين خلال العام 2021
	الاحتلال اعتقل نحو 8 آلاف مواطن خلال 2021
	357 شهيدا بينهم 79 طفلا خلال العام 2021

ثانيا: أرقام وإحصاءات عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تتناقض الدراسات والتقارير عن أعداد اللاجئين الفلسطينيّن في لبنان. فبحسب اليونيسيف، يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حالياً نحو 192 ألفا (174,422 لاجئا فلسطينيا في لبنان و17,706 لاجئين فلسطينيين من سوريا). ووفقاً لموقع الأونروا، حوالي 475 ألف لاجئ مسجّل مع الأونروا وحوالي 180 ألف منهم لغرض الإقامة ممّا يعني أنّ في لبنان حوالي 295 ألف لاجئ يستفيد من خدمات الأونروا ممّا يتناقض مع أرقام لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني. أظهرت المفارقة في التقرير الأخير للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني خلال أزمة كوفيد-19، اختلافا على أعداد اللاجئين عن التقرير السابق عام 2017 .(الحالي 275,171 لاجئ والسابق 114206)[2]

[2] شبكة أريج الالكترونية، انظر الى الرابط https://arij.net/investigations/corona-palestine-lebanon/

ثالثا: المؤسسات الرسمية اللبنانية واللاجئون الفلسطينيون خلال 2020

أولا: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني:

صدر في العام 2005 قرار عن الحكومة اللبنانية بإنشاء لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني وهي هيئة حكومية استشارية تعنى بالسياسات العامة المرتبطة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان. تبع هذا القرار إعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير في بيروت في 15 أيار من العام 2006، ثم ارتفع مستوى التمثيل الفلسطيني في لبنان إلى مستوى السفارة في العام 2008.

تعمل اللجنة كحلقة وصل بين اللاجئين الفلسطينيين وبين المؤسسات الرسمية اللبنانية والدولية، كما تقدّم النصح حول السياسات العامة الواجب تبنّيها من قبل الحكومة اللبنانية، مرتكزة بذلك على المصالح الوطنية للشعب اللبناني وحقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعيش الكريم لحين عودتهم إلى ديارهم.[3]

وبناءً على القرار رقم 142 / 2021، الصادر عن رئيس مجلس الوزراء، نجيب ميقاتي، تمّ تعيين الدكتور باسل الحسن رئيساً لفريق العمل اللبناني لمعالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين، "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني"، خلفا للوزير السابق د. حسن منيمنة الذي ترأس اللجنة من نيسان عام 2014 حتى تشرين الأول 2021.

وتعنى لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بمتابعة عدة ملفات وقضايا بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أبرزها: متابعة القضايا العامة للاجئين الفلسطينيين، إدخال مواد البناء إلى المخيمات، متابعة إصدار الأوراق الثبوتية وجوازات السفر، وملف إعمار مخيم نهر البارد وغيرها من القضايا.[4] وتزداد أهمية عمل هذه اللجنة في ظل حالة التهميش التي يعاني منها الفلسطينيون في لبنان منذ حوالي 7 عقود، والذي تزايد في السنتين الماضيتين، ومنها:

- التهميش المكاني الذي حول المخيمات الفلسطينية إلى جزر شبه معزولة عن محيطها السكاني.
- التهميش الاقتصادي الذي يفرض قيوداً صارمة على حق الفلسطينيين في العمل والضمان الاجتماعي.

ورغم أهمية وجود جهة رسمية تتابع موضوع اللاجئين الفلسطينيين من جميع المناحي، إلا أن الواقع الفلسطيني لم يختلف كثيرا عن العام 2020، فلجنة الحوار اللبناني الفلسطيني لم يتعد دورها الجانب الاستشاري مع بعض التدخلات الطفيفة التي لم تحدث فرقا نوعيا إيجابيا في حياة اللاجئين الفلسطينيين خلال عام 2021.

---

[3] الموقع الرسمي للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، انظر الرابط shorturl.at/tzAI0
[4] الموقع الرسمي للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، انظر الرابط shorturl.at/gBLZ9

ثانيا: مديرية الشؤون السياسية واللاجئين.

تستمر معاناة اللاجئ الفلسطيني في لبنان مع غياب شخصيته القانونية التي تعتبر من أبسط وأولى الحقوق التي يجب أن ينالها أي إنسان، حيث نصت المادة السادسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الآتي: "لكل إنسان أين ما وجد، الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية".

ولكن يبدو أن الحق في الشخصية القانونية أيضاً غير ممكن بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين، فلا هم لاجئون تنطبق عليهم المعايير الدولية المطبّقة بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ولا هم أجانب يعاملون بمبدأ المثل مع رعايا الدول الأخرى، ولا هم لاجئو حرب تتطبق عليهم قواعد القانون الدولي الإنساني. وتنظر الدول اللبنانية إلى اللاجئ الفلسطيني بصفته أجنبي من نوع خاص.

نشأت مديرية الشؤون السياسية واللاجئين الفلسطينيين في لبنان بتاريخ 1959/3/13 بموجب المرسوم الاشتراعي رقم 42[5]، فهي تتولى إصدار الأوراق الثبوتية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، من بطاقات الهوية وإخراجات القيد الفردية والعائلية وعقود الزواج والطلاق وتسجيل وقوعات الولادات والوفيات وغيرها من المستندات الأخرى، إلا أنها لم تسهم في حل مشكلة غياب الشخصية القانونية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، كما أن واقع العمل فيها لم يختلف كثيرا خلال عام 2021 عن السنوات الماضية.

وكانت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) قد أطلقت حملة لتوفير مادة المازوت لتستمر المديرية بعملها وتقديم الخدمات للاجئين. وقد نجحت (شاهد) في ذلك الأمر من خلال بعض رجال الأعمال الفلسطينيين، منهم السيد طارق عكاوي. وقد لقيت هذه الحملة ترحيبا وشكرا من قبل مديرية الشؤون السياسية واللاجئين.

وفيما يلي أبرز معاناة اللاجئين الفلسطينيين في دائرة الشؤون خلال عام 2021:

- توقف المديرية عن تسليم المعاملات إلى اللاجئين لعدة أيام خلال شهر 8 بسبب انقطاع مادة المازوت خلال أزمة المحروقات التي عاشها لبنان.

[5] الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب، انظر الرابط https://www.lp.gov.lb/ContentRecordDetails?Id=13693

- تفتح المديرية أبوابها لاستقبال معاملات اللاجئين ليومي الثلاثاء والخميس من كل أسبوع، مما يؤدي إلى الاكتظاظ الشديد والذي يشكل خطرا على حياة اللاجئين في ظل جائحة كورونا، إضافة إلى التأخير في إنجاز معاملاتهم.
- استمرار معاناة فئة فاقدي الأوراق الثبوتية الذين لا يمتلكون أية أوراق صادرة عن مديرية الشؤون السياسية واللاجئين أو مديرية الأمن العام اللبناني (وثيقة السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين)، فجل ما يملكونه هي بطاقة تعريفية تصدر من السفارة الفلسطينية في لبنان تمكنهم من التجوال فقط. لذا فإنهم يفتقدون الشخصية القانونية التي تمكن اللاجئ من التمتع بحقوقه وممارستها وتحمل واجباته أيضا، حيث أنهم يعتبروا من الفلسطينيين الأكثر تهميشاً في لبنان، وتُقدّر أعدادهم بحوالي 5000 لاجئ[6] فلسطيني غير مسجّلين في سجلات الدولة اللبنانية ولا وكالة الأونروا، وبالتالي لا يحصلون على أي من خدماتها، مما يكبدهم أعباء كبيرة تفوق قدرتهم في ظل الصعوبات الحياتية التي يعاني منها اللاجئ الفلسطيني في لبنان.
- عدم مكننة وثائق ومستندات اللاجئين الفلسطينيين (بطاقة الهوية، إخراج القيد، عقود الزواج والطلاق وغيرها).
- وجود مكان واحد لاستخراج الوثائق بخلاف المواطن اللبناني الذي يستحصلهم من مراكز المحافظات.

ثالثا: مديرية الأمن العام اللبناني:

يقدم الأمن العام خدمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث تصدر مديرية الأمن العام اللبناني وثائق السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ومن الجدير بالذكر أن الأمن العام اللبناني كان يمنح فاقدي الأوراق الثبوتية[7] من اللاجئين بطاقات تعريف سنوية تمكنهم من سهولة التنقل، إلا أنه توقف عن إصدار هذه البطاقة، مما حرم هذه الفئة من حرية التنقل ووضعها في خطر الاعتقال لعدم امتلاكهم أي أوراق ثبوتية، إضافة إلى حرمانهم من الحصول على عقود الزواج وتسجيل الأولاد، وأيضا يمنعون من السفر، فضلا عن التعليم والاستشفاء.

[6] موقع نداء بوست، أنظر الرابط shorturl.at/jDFG6

[7] تعود جذور المشكلة إلى سبعينيات القرن الماضي حينما قدم إلى لبنان آلاف الفلسطينيين ليقاتلوا في صفوف جيش منظمة التحرير، أو تواجدوا في لبنان لأسباب أخرى، وأُجبروا على البقاء فيه بعد منعهم من العودة إلى البلدان التي أقاموا فيها سابقًا سواء في المحيط العربي أو الأراضي الفلسطينية بعد احتلالها كاملة عام 1967، كما ترفض الدولة اللبنانية الاعتراف بهم بشكل قانوني حتى الآن.

وتعود جذور المشكلة إلى سبعينيات القرن الماضي حينما قدم إلى لبنان آلاف الفلسطينيين ليقاتلوا في صفوف جيش منظمة التحرير، أو تواجدوا في لبنان لأسباب أخرى، وأُجبروا على البقاء فيه بعد منعهم من العودة إلى البلدان التي أقاموا فيها سابقًا سواء في المحيط العربي أو الأراضي الفلسطينية بعد احتلالها كاملة عام 1967، كما ترفض الدولة اللبنانية الاعتراف بهم بشكل قانوني حتى الآن.

أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين من سوريا، فتمنحهم مديرية الأمن العام اللبناني إقامات مؤقتة تجدد مجانا كل 6 أشهر، حيث يبلغ عددهم قرابة 27000 لاجئ[8]. كما يقوم الأمن العام اللبناني بالتحقق من الأوراق الثبوتية لكل من اللاجئين الفلسطينيين الذين يسجنون أو يوقفون باعتبارهم أجانب، فلا يطلق سراحهم إلا بعد تسلمهم من الجهات الأمنية التي توقفهم وتقرر إخلاء سبيلهم، فيجري التحقق من أوراقهم الثبوتية، وإن كان لهم الحق في الإقامة في لبنان، وإلا يعمل على ترحيلهم إلى البلد الذي تنتمي أوراقهم الثبوتية إليه. وكانت شاهد قد أوصت في أكثر من تقرير الجهات الأمنية والقضائية بضرورة إخلاء سبيل الذين قضوا محكوميتهم مباشرة من السجون اللبنانية والتحقق من الأوراق الثبوتية من مكان السجن نفسه.

كما رصدت (شاهد) خلال عام 2021 تأخر كبير في تسليم جوازات السفر إلى اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بسبب إقبال الآلاف من اللاجئين فضلا عن اللبنانيين على طلب جوازات السفر سعيا للهجرة من لبنان بعد تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية فيه، ووفقا لإحصاءات الأمن العام ففي الأشهر الثمانية الأولى فقط من عام 2021 وصل عدد طالبي جوازات السفر إلى نحو 260 ألف جواز[9] مقارنة بنحو 142 الفا في الفترة نفسها من عام 2020، أي بزيادة نسبتها 82%.

بحسب شهادات وخبراء متابعين للشأن الفلسطيني فقد تجاوز عدد المهاجرين الفلسطينيين الـ 12000 مهاجرا خلال عام 2021 بزيادة 50% مقارنة بعام 2020، ناهيك عن الهجرة التي ينظمها السماسرة بشكل غير شرعي، والتي تفشّت بين اللاجئين وأجبرتهم في كثير من الأحيان على بيع كل ما يملكون في محاولة الهرب التي كثيرا ما تنتهي بالفشل أو حتى بالموت.[10]

وأعلنت مديرية الأمن العام عن وقف منح وتجديد وثائق السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان "صلاحية سنة" للطلبات التي تقدم داخل وخارج البلاد، كما حصرت تقديم طلبات منح وتجديد وثائق السفر الخاصة باللاجئين

---

[8] موقع قناة الجزيرة، أنظر الرابط shorturl.at/jnHOY

[9] مجلة الأمن العام العدد 98، أنظر الرابط https://www.general-security.gov.lb/uploads/articles/9808.pdf

[10] مقابلة مع مدير مكتب رئيس "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني" عبد الناصر الأبي، أنظر الرابط shorturl.at/bqwLU

الفلسطينيين في لبنان بخمس سنوات للمسجلين لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين ولدى وكالة الأونروا وثلاث سنوات للمسجلين لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين فقط.[11]

رابعا: المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي:

تشرف مديرية قوى الأمن الداخلي على المخيمات الفلسطينية من خلال إنشاء مجموعة من المخافر في مختلف المحافظات اللبنانية تُدعى مخافر المخيمات والتي تتابع قضايا اللاجئين الفلسطينيين من حيث استلام أي موقوف أو مطلوب من الأجهزة الأمنية المختلفة وإحالته إلى النيابة العامة للتحقيق معه فضلاً عن تبليغ اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات بمراجعة الجهات المعنية سواء كانت محاكم قضائية أو جهات أمنية، أو تسديد غرامات مالية وغيره.

يُسجّلُ على هذه المخافر أن نظارات التوقيف فيها غير مناسبة لاحتجاز الموقوفين والذين قد تطول مدة احتجازهم أكثر من 72 ساعة قبل إحالتهم للنيابة العامة، والمبرر في ذلك أن نظارات التوقيف في قصور العدل كما السجون ممتلئة. لذلك قد تتجاوز مدة توقيفهم فترات طويلة غير متوقعة، مع العلم أنها غير مؤهلة لاستقبال عدد كبير من الموقوفين فضلاً عن أنها مخالفة للقوانين الدولية لا سيما تلك التي تنص على الحقوق الدنيا للمساجين والموقوفين (كالمأكل ومكان مناسب للنوم و....).

وفي ظل جائحة كورونا فإنّ عدد من الموقوفين الفلسطينيين في المخافر اللبنانية قد أُصيب بفيروس كورونا وهذا تزامناً مع العجز الذي أصاب السلطات اللبنانية حيث باتت غير قادرة على تأمين مسؤولياتها الأساسية من مأكل ودواء للموقوفين[12] وباتت هذه المسؤولية ملقاةً على عاتق الأهل، في حين أنَ الأهل في هذه الظروف الراهنةِ غير قادرين على توفير حاجِيّات ذويهم الموقوفين وذلك بسبب ارتفاع الأسعار إضافةً إلى فقدان الأدوية وانقطاعها من العديد من الصيدليات.

وعلى صعيد آخر فإنَّ عدد كبير من المساجين في سجن رومية قد تعرض للإصابة بالجرب والأمراض الجلدية[13]، وقد رافقت هذه المشكلة مشكلة أخرى تتمثل بالاكتظاظ في عدد المساجين حيث أن سجن رومية يحتوي على ثلاثة أضعاف قدرته الاستيعابية للمساجين (300%)[14]. ووفق رصد مؤسستنا خلال الزيارات الدورية للسجناء فإن عدد الموقوفين الفلسطينيين داخل سجن رومية يبلغ حوالي 300 سجينها وقد تداولت وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي خبراً حول جريمة غامضة في سجن رومية أسفرت عن موت سجين.[15]

---

[11] الموقع الرسمي للأمن العام اللبناني، أنظر الرابط https://www.general-security.gov.lb/ar/news/details/1043

[12] موقع الحرة-انظر الى الرابط https://2u.pw/xsuOA

[13] الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة-انظر الى الرابط https://2u.pw/u8TJJ

[14] وكالة الأنباء-انظر الى الرابط https://anbaaonline.com/news/146952

[15] الصفحة الرسمية لقوى الأمن الداخلي-انظر الى الرابط https://www.isf.gov.lb/ar/article/9113567

وبسبب مشكلة الاكتظاظ في السجون فقد تم تخفيض كمية الطعام لكل سجين حيث وصلت الى الثلث وأصبحت الوجبة خاليةً من اللحوم وتم تقنين كمية الدجاج ايضاً في الوجبات كما وقد نشب شِجار في سجن الرملة البيضاء بين السُجناء والعسكر بعدما أكل العسكر طعام السجناء[16].هذا وقد طالت أزمة الكهرباء و انقطاع المحروقات السجون اللبنانية مما ادى الى فساد كميات كبيرة من الطعام الموجود في البرادات داخل السجون وعلى أثرها ازدادت حدة مشكلة تأمين الطعام والمياه داخل السجون اللبنانية مما أدى بدوره الى انتشار الامراض والجوع داخل هذه السجون.

خامسا: الجيش اللبناني والمخيمات:

يُشرف الجيش اللبناني ضبط الأمن خارج معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان وذلك من خلال نقاط مراقبة تحيط بتلك المخيمات من الخارج، فضلاً عن وضع نقاط تفتيش ثابتة على مداخل تلك المخيمات مهمّتها التأكُّد من هويات الداخلين والمغادرين للمخيم.

كما تُصدِر مخابرات الجيش اللبناني تصاريح دخول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان وتُجدِّد هذه التصاريح بشكل دوري، فضلاً عن التدقيق في حمولة السيارات خصوصاً سيارات نقل البضائع وغيرها. وعليه فإن الجيشَ اللبناني يقوم بإجراءات مشددة على مداخل المخيمات، تعيق حياة الناس بشكل عام وتشكل معاناة إضافية لهم.

وتقول مصادر الجيش أن هذه الإجراءات الأمنية المشددة هي لحماية المخيم من المطلوبين والإرهابيين، لكن تطال هذه الإجراءات سكان المخيم كلهم وليس هؤلاء المطلوبين. وكانت (شاهد) قد طالبت في أكثر من مناسبة بأنسنة هذه الإجراءات بما يحقق للجيش هدفه في تحقيق الأمن وبما يحافظ على الكرامة الإنسانية لسكان المخيمات.

وقد رصدت المؤسسة أن وتيرة هذه الإجراءات قد تم تخفيفها نسبياً على العديد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية خلال هذا العام (2021) مما أدى إلى انعكاس إيجابي على اللاجئين الفلسطينيين الداخلين والخارجين من المخيم، ولكن هذا التخفيف في الإجراءات لم يطل بشكل كبير مخيم عين الحلوة الواقع في صيدا، علماً أن هذه الإجراءات تعيق حركة الدخول والخروج الى المخيم وتتسبب بأزمات سير خانقة.

[16] جريدة النهار- انظر الى الرابط https://2u.pw/NKBeD

كذلك يُشرف الجيش اللبناني في نفس الوقت على عملية إدخال مواد البناء الأساسية لتلك المخيمات من خلال الحصول على تصريح مسبق من مديرية المخابرات في الجيش اللبناني والتي تشترط إدخال هذه المواد فقط لإعادة الإعمار أو الصيانة للمنازل الموجودة وليس إعمار منازل جديدة.

وزارة العمل اللبنانية:

إن نظام العمل اللبناني يميز بين اللبنانيين وغير اللبنانيين، وهذا القانون يطبق على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان منذ أكثر من ستة عقود ويحملون بطاقة هوية صادرة عن المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، وكذلك وثيقة سفر صادرة عن دائرة الأمن العام اللبناني في بيروت دائرة الأجانب. ويعود تاريخ قانون تنظيم عمل المقيمين غير اللبنانيين إلى عام 1964، قرار 17561، الذي ينص على كافة المقيمين غير اللبنانيين الراغبين العمل في لبنان الحصول على إجازة عمل من وزارة العمل وتقديم كافة المستندات ودفع الرسوم المتوجبة.[17]

وفي الثامن من شهر كانون الاول 2021 وقّع وزير العمل اللبناني مصطفى بيرم على قرار رقم 1/96 يتعلق بالمهن الواجب حصرها باللبنانيين فقط. وقد ذكرت المادة (1) من القرار المهن الواجب حصرها باللبنانيين فقط. إلا أن المادة (2) منه استثنت من أحكام المادة الأولى الفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية والمسجلين بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية مع التقيد بالشروط الخاصة بالمهن المنظمة بقانون.[18]

يأتي قرار وزير العمل اللبناني بعد عقود طويلة من حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم الانسانية والمدنية منذ لجوئهم إلى لبنان، ليثير ردود فعل متعددة، منها من رحَّب به وأُخرى اعتبرت أن القرار مجرّد "بروبوغندا" إعلامية غير قابل للتطبيق بسبب تعارضه مع قوانين أخرى تحرم الفلسطينيين من حق الانضمام للنقابات أو التسجيل في الضمان الاجتماعي اللبناني على سبيل المثال .[19]

وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يحمل في طيّاتِه ما هو جديد بالنسبة للوظائف التي يُمنع الفلسطيني من ممارستها إلا أنّهُ قد دار سجالٌ سياسي عنصري تجاه هذا القرار[20]. ورغم الملاحظات الجوهرية التي سجلتها شاهد حول هذا القرار إلا

---

[17] انظر الى الرابط https://2u.pw/L385A

[18] المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان https://2u.pw/4wzPi

[19] انظر الى الرابط https://2u.pw/zufLI

[20] النشرة- انظر الى الرابط https://2u.pw/3lmOm

أنها في نفس الوقت قد وثقت مجموعة من التصريحات التي اعتبرت عنصرية في مضمونها من قبل بعض السياسيين والإعلاميين .[21]

وقد قدّرت اوساط فلسطينية قرار الوزير ووصفته بالشجاع ومع الأهمية الخاصة باستثناء الفلسطينيين المسجلين في لبنان من المنع من العديد من المهن إلا أن ثمة خطوات ترى "المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)" أنه من المهم أخذها بعين الاعتبار وهي:

1. إن المهن المنظمة بقانون، والتي يُحصر حق ممارستها فقط بالمنتسبين لنقابات المهن وبعد الاستحصال على إجازة عمل من الجهات المختصة (مثل المحاماة، الهندسة، الطب، الصيدلية، الطوبوغراف،..) هي مهن لا يمكن للاجئ الفلسطيني ممارستها وهي غير مشمولة بالقرار.
2. ضرورة إصدار مرسوم يؤكد هذا القرار ويلزم الوزارات المتعاقبة فيه لأن هذا القرار يسقط بانتهاء مدة ولاية الوزير الحالي.
3. ضرورة تعديل قانون العمل 129 بحيث يعامل العمال وأرباب العمل الفلسطينيين المسجلين لدى وزارة الداخلية معاملة اللبناني في الحقوق والواجبات الواردة في قانون العمل اللبناني الصادر عام 1946 وتعديلاته. هذا التعديل يعطي للفلسطيني: (1) حق العمل في كافة المجالات والمهن باستثناء وظائف القطاع العام، وكذلك (2) الانضمام للاتحادات والنقابات العمالية، (3) إلغاء اجازة العمل، (4) إلغاء مبدأ المعاملة بالمثل، (5) المساواة في الرواتب والاجور.
4. ضرورة تعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم 128 بحيث تتحقق المساواة في الحقوق والواجبات بين العامل الفلسطيني والعامل اللبناني. وأن تكون النسب المقتطعة لصالح صندوق الضمان الاجتماعي متساوية مع العمالة اللبنانية.
5. تعديل قانون المهن الحرة: (تعديل قانون تنظيم مهنة الهندسة (قانون 636)، تعديل قانون تنظيم مهنة الطب، تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة) لجهة عدم اشتراط الانتساب للفلسطيني على الجنسية اللبنانية ومزاولة المهنة في بلده الأصلي، المعاملة بالمثل وغيرها من الشروط.

رابعا: المرأة الفلسطينية في لبنان خلال عام 2021

المرأة الفلسطينية حاملة هموم المجتمع الفلسطيني أثبتت قدراتها في الصمود والتغلب على كافة الأزمات التي مرت على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من حروب وأزمات لجوء وأزمات اقتصادية، وما زالت حتى اليوم رهينة لهذه الظروف. كابدت المرأة الفلسطينية شتى أنواع المعاناة حتى أثبتت أنها مصدر للعطاء والتوازن والبقاء والكتف الذي يستند عليه الرجل الفلسطيني في بلاد اللجوء.

تعيش اللاجئات الفلسطينيات في لبنان أسوأ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، فالحياة في المخيمات صعبة وتفتقر إلى الحد الأدنى من شروط الحياة وفي معظم الأحيان لا تصلح للسكن الآدمي، في بيئة تفتقر إلى الشروط

[21] موقع RT Arabic https://2u.pw/UW1yF

الصحية والى الخدمات الضرورية التي تعتبر شرطاً ضرورياً للحياة الإنسانية. ناهيك عن الحرمان من الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية بسبب القوانين اللبنانية التي تنطبق على المرأة الفلسطينية باعتبارها لاجئة على الأراضي اللبنانية.

دور المرأة الفلسطينية في المجتمع

كان للمرأة الفلسطينية العاملة خلال العام 2021 دوراً بارزاً في المجال الاجتماعي والتّربوي والصحّي خلال أزمة كورونا، حيث أظهرت قدرة عالية في التعامل مع التحديات التي واجهتها في قطاع التعليم عند اعتماد نظام التعليم عن بعد، وينطبق الأمر ذاته على صعيد القطاع الصحي عامةً والتمريض خاصةً حيث أثبتت جدارتها في إدارة الأزمات الصحيّة. وقد أظهر المسح الشامل الذي أجراه المركز الفلسطيني – بديل عام 2018، أنّ نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي حوالي "26.3 نسبة مئوية".

وكربّة أسرة تسعى للحفاظ على أهم مقومات الحياة في ظل الغلاء الفاحش، أظهرت المرأة الفلسطينية قدرتها على تنظيم أولوياتها خلال الأزمة الاقتصادية، حيث أن 17.2 % من أرباب الأسر المعيشية في لبنان هم من الإناث والتي يبلغ عددها الإجمالي يبلغ في الواقع حوالي 55000 أسرة، بحسب الإحصاء الذي أجرته لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني عام 2017.[22]

الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية

تعيش المرأة الفلسطينية في مخيمات ذات أوضاع صحية معدمة ينتشر فيها التلوث وترافقه الأوبئة بالإضافة الى اهتراء البنية التحتية، في ظل أزمة اقتصادية طالت القطاع الصحّي أدّت الى ارتفاع كشفية الأطباء وأسعار الادوية، الى جانب ارتفاع اسعار الأدوات الطبية والصحية الخاصة بالنساء والتي تعتبر حاجات ملحّة لا يمكن استبدالها أو التخلي عنها ويعتبر وجودها حق أساسي من حقوق الإنسان. فضلاً عن تزايد تقليص خدمات الأونروا الصحية وعدم تخصيص برامج دعم للنساء أو إدراج كافة المستلزمات الصحية الأساسية لهن شهرياً.

[22] Population and Housing Census in Palestinian Camps and Gatherings 2017, Lebanese Palestinian Dialogue Committee , https://cutt.ly/IU1Og6G

الواقع الاجتماعي للمرأة الفلسطينية

انعكست مفاعيل جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية الخانقة التي يمر بها لبنان على الوضع المعيشي للأسر الفلسطينية بشكل عام، في ظل وجود تحديات اقتصادية واجتماعية وصحية، انعكست بشكل خاص، على أوضاع النساء والفتيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، فالنسيج الاجتماعي داخل المجتمعات يتآكل شيئا فشيئا، وحالات الطلاق في ازدياد.

توقفت العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية عن العمل مما أدّى الى مكوث أرباب الأسر فترات طويلة في المنزل، فالضغط المتزايد أدّى الى زيادة معدلات العنف المجتمعي على المرأة الفلسطينية، كذلك العنف الاقتصادي وهو العنف القائم على حرمان المرأة من الحصول على حقوقها المالية كالاستيلاء على راتبها أو عدم الانفاق عليها، حيث ارتفعت نسبة العنف الاقتصادي على المرأة الفلسطينية بما يقارب 10%، ولعلّ تفاقم الوضع الاقتصادي هو من العوامل الأساسية التي أثرت على توتر العلاقات العائلية والأسرية. تلك الأزمات ساهمت في زيادة احتياجات الحماية داخل المجتمعات الفلسطينية في لبنان.

هناك ثلاث جهات مهمتها تأمين الحماية والوقاية للّاجئة الفلسطينية وهي الدولة اللبنانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنّ هذه الجهات لم تقم بالإيفاء بالتزاماتها تجاه المرأة الفلسطينية رغم أن الحق بالحماية الاجتماعية هو حق أساسي يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1948.

تواجه النساء الفلسطينيات صعوبات باللجوء إلى العدالة على الرغم من أن القانون 2014/293 "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري" يضمن الحماية للنساء داخل اسرهن إلا ان ضعف العدالة الاجرائية في لبنان وغيابها داخل المخيمات، حيث تنوب عنها لجان شعبية وأمنية غير مؤهلة ولا تحكمها نظم حساسة لحقوق الإنسان وخاصة النساء وتغيب عنها أية اتفاقيات رسمية مع الدولة اللبنانية بعد إلغاء اتفاق القاهرة وبالإضافة إلى الاعراف والتقاليد التي تسيطر على التجمعات الفلسطينية، كل هذه الأمور تحول دون لجوء النساء اللاجئات للعدالة وتحرمهن من الحماية وتمتعهن بحقوق الإنسان.[23]

المرأة الفلسطينية والحق في العمل

[23] المراجعة الدورية الشاملة، تقارير المجتمع المدني، https://www.annd.org/data/item/pdf/211.pdf

على الرغم من المؤهلات المتقدمة التي تمتلكها اللاجئات الفلسطينيات وسعيهنّ الدائم الى تطوير ذاتهنّ، تخضع المرأة الفلسطينية في لبنان لمعاملة تمييزية ناجمة عن وجود قوانين تحرمها من حق العمل فيما يقارب 39 مهنة من المهن كالطب والمحاماة والهندسة والصيدلة، إلى جانب حرمانها من حق امتلاك العقارات، لا شك أن هذه المعاملة تضيق سبل العيش أمام المرأة وتقيّد إمكانيات تطورها وتقدمها وتفاقم من معاناتها الناجمة أصلاً عن التهجير.

ووفقاً للدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان عام 2015 والتي أعدتها الجامعة الأميركية في بيروت، فإن النساء الفلسطينيات يعانين كثيراً في مجال إيجاد فرص عمل، حيث يقل احتمال توظيف اللاجئات الفلسطينيات في لبنان بخمسة أضعاف من الذكور.

أما على صعيد وظائف وكالة الأونروا في لبنان، فإن الوكالة تضع في سياساتها محاربة التمييز بين الجنسين حيث تجتذب الأونروا ومنظمات المجتمع المدني حصة أكبر من الإناث، ومع ذلك، لم يتم الوفاء بالعديد من أهداف التوظيف على مستوى الوكالة حيث اتسعت الفجوة بين الجنسين في معدلات توظيف الخريجين، فعلى صعيد مراكز التدريب المهني فقد ظل معدل التوظيف لخريجي "كلية العلوم وكلية العلوم التربوية والفنون" الذكور أعلى بنسبة 5% إلى 8% من الخريجات[24]. وترجّح الأونروا ذلك إلى التأثير السلبي لـ COVID-19 على الفرص الاقتصادية للمرأة الفلسطينية. حيث توصلت الأبحاث العالمية إلى أن النساء أكثر عرضة لتحمل المسؤوليات المنزلية التي تمنع مشاركة القوة العاملة خلال أوقات الطوارئ.[25]

الحقّ في الشخصية القانونية للمرأة الفلسطينية

لم يعطِ المشرع اللبناني تعريفاً للاجئ الفلسطيني ولم يمنحه الشخصية القانونية، فهل هو لاجئ بموجب القانون الدولي الإنساني أم لاجئ بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإذا لم يكن هذا أو ذاك فلماذا يعتبره أجنبي من نوع خاص! وما ينطبق على اللاجئ الفلسطيني ينطبق على اللاجئة الفلسطينية.

لم يضع المشرع اللبناني قانوناً يعرّف اللاجئات الفلسطينيات في لبنان، كما لم يحدد لهنّ حقوقاً وواجبات، رغم توقيع لبنان على اتفاقية "سيداو" لإلغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة من خلال القانون رقم 572 تاريخ 24-7-1996، وكان قد أبدى تحفّظًا على بعض بنودها المتعلقة بالمساواة في منح الجنسية، الا أن القانون في لبنان يميّز ضد المرأة اللبنانية، ويقع هذا التمييز مضاعفاً على المرأة الفلسطينية اللاجئة، فتحرم المتزوجات من فاقدي الأوراق الثبوتية من تسجيل

[24] التقرير السنوي لوكالة الأونروا 2020، https://cutt.ly/qIFK6hq
[25] التقرير السنوي لوكالة الأونروا 2020، https://cutt.ly/qIFK6hq

الولادات، وتحرم اللاجئة الفلسطينية المتزوجة من أجنبي من استخراج إقامة مجاملة لأبنائها أسوة بالأم اللبنانية، ومن استخراج إقامة سنوية مدفوعة لزوجها أسوة بالزوج الفلسطيني اللاجئ.

لا يتحسّس القانون اللبناني اللاجئة الفلسطينية المتزوجة من لبناني، حتى تلك المولودة في لبنان، ويعاملها كالأجنبية لناحية القيود والعراقيل والمزاجية في إجراءات اكتساب الجنسية. فخلافاً للمادة 5 من قانون الجنسية اللبنانية المعدل في سنة 1960، يُفرض وجود طفل ومدة زمنية من 3 – 5 سنوات. وقد استمرت العراقيل والمزاجية على الرغم من قبول الدولة اللبنانية التوصية 80 (24) الدورة 9/2010، والتوصيات 132 (82 – 85 -86) في الدورة 23/2015، والمتعلقة باتخاذ الإجراءات الملائمة لناحية منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها.[26]

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

تُحرم المرأة الفلسطينية من حق المشاركة السياسية على مستوى صناعة القرار الفلسطيني، ولاختيار ممثلين عن اللاجئين الفلسطينيين من خلال المجلس الوطني الفلسطيني. كما أن اللاجئات الفلسطينيات ومنذ النكبة عام 1948، لم يتم تمكينهن من ممارسة حقهم السياسي.

خامسا: حقوق الطفل الفلسطيني :(عام 2021 عام التسرب من المدارس وعمالة الأطفال)

تُجمع معظم الدراسات على أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم الأسوأ حظاً من بين أقرانهم في الدول العربية المضيفة الأخرى. فمنذ نحو سبعة عقود يعيش هؤلاء، وخاصة سكان المخيمات منهم، أوضاعاً معيشية بالغة الصعوبة تتنافى مع أبسط معايير الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية.[27] ويعود ذلك إلى القوانين اللبنانية التي تحرم اللاجئ الفلسطيني من الحق في العمل، التملك، الضمان الاجتماعي وغيرها من العديد من الحقوق التي يطول ذِكرُها. واليوم وفي ظل الظروف الاستثنائية

[26] High Commissioner Human Rights Report (OHCHR) , file:///C:/Users/USER/Downloads/JS23_UPR37_LBN_A_Main.pdf

[27] مؤسسة الدراسات الفلسطينية-انظر الى الرابط https://www.palestine-studies.org/ar/node/1636627

التي يمر بها لبنان بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة من جهة وجائحة كورونا من جهة أخرى، تضاعفت معاناة اللاجئين الفلسطينيين وازدادت سوءاً.

وهذه الأوضاع تنعكس بشكل مباشر على الطفل الفلسطيني ولكن بشكل مضاعف، كونه لاجئاً فلسطينياً وطفلا يحتاج إلى رعاية خاصة. وقد بلغ عدد الاطفال الفلسطينين في لبنان أكثر من 60 ألف طفل، أي حوالي 30% من عدد اللاجئين الفلسطينين الذي يبلغ حوالي 174 ألف لاجئ وذلك وفقاً لآخر إحصاء تمّ في عام 2017.[28]

الأزمة الاقتصادية وانعكاسها المباشر على الأطفال

تعتبر سنة 2021 من السنوات التي طالت مرارتها وجوه العديد من الأطفال الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية الذين يعانون أصلا من صعوبة العيش. إن الانهيار الاقتصادي في لبنان وانعكاسه على اللاجئين الفلسطينيين فيه إلى جانب انتشار فايروس كورونا وإقفال المدارس لمدة تزيد عن العام، وارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي 85%، وازدياد نسبة العنف الأسري نتيجة الضغوطات النفسية التي يمر بها الأهالي كل هذه الأمور انعكست سلبا على الأطفال وأدّت إلى التراجع في مستواهم الدراسي، كما أنها جعلت الأطفال يبحثون عن فرص عمل لمساندة ذويهم لتأمين لقمة عيشهم.

عمالة الأطفال:

انتشرت ظاهرة عمالة الأطفال في الوسط الفلسطيني، حيث أُجبر الكثير من الأطفال على العمل بظروفٍ قاسية وأشغال معظمها شاقة بالنسبة لأعمارهم (حدادة، دهان بيوت، كهرباء، ميكانيك، بلاط، ألمنيوم، جمع الخردة..) ممّا يعرضهم لكثير من الاستغلال. ولعلّ ما يجري يتعارض بشكل رئيسي مع روح اتفاقية حقوق الطفل الدولية لعام 1989 لا سيما في مادتها (32-1)، والتي تحارب عمالة الأطفال والاستغلال الاقتصادي لهم وأي عمل يُرجَّح أن يكون خطيراً أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.

[28] الموسوعة الحرة-فلسطينيو لبنان-انظر الى الرابط https://2u.pw/QX98E

وبحسب التقارير الميدانية لفرق البحث الميداني لـ (شاهد) فإن ثمة أسباب كثيرة تدفع الأطفال الفلسطينيين في لبنان إلى التسرب من المدارس والتوجه إلى العمل مبكرا، منها الظروف الاقتصادية الضاغطة وأزمة كورونا والفقر المدقع الذي يعيشه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وتشير التقارير الصادرة عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) عام 2021، إلى أن عدد الأطفال الفلسطينيين اللاجئين في لبنان يبلغ أكثر من 60 ألف طفل، بما نسبته أكثر من 30% من عدد اللاجئين الفلسطينيين[29]. وبحسب الأونروا أيضا، فإن نسبة التسرب المدرسي لدى فلسطيني لبنان، وصلت إلى 18%، حيث يفضل بعض الطلاب ترك التعليم والالتحاق بسوق العمل المتواضع، من أجل تحقيق كسب مادي يساهم بتغطية المعيشة.

إن عمالة الأطفال تعني باختصار شديد حرمان الأطفال من طفولتهم واستغلال أرباب العمل لهم بأشكال متعددة. كما أن مستقبل أي شعب مرتبط بمدى تمكين أطفالهم من حقوقهم الأِساسية.

ولعله من المفيد هنا أن ندعو وكالة الأونروا إلى العمل على زيادة الإنفاق على التعليم الجيد والعمل على إعادة الأطفال المتسربين الى مدارسهم، وإلى تقديم مساعدات اجتماعية دورية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بحيث لا تضطر الأسر إلى اللجوء إلى عمالة الأطفال للمساعدة في توفير الدخل.

وكذلك إلى تسليط مؤسسات المجتمع المدني الضوء على ظاهرة عمالة الأطفال وزيادة المشاريع التنموية التي تحد من هذه الظاهرة.[30]

جائحة كورونا وسوء إدارة العملية التعليمية أضر ا بحق الطفل الفلسطيني بالتعلم

أدى وباء كورونا الى الانتقال إلى التعليم عن بعد، فاتّبعت العديد من المدارس في لبنان ومنها مدارس الاونروا آلية التعليم المدمج للعام الدراسي 2021-2022 وذلك عبر التدريس الحضوري والتدريس عن بُعد عبر استخدام المواقع التعليمية ووسائل

[29] بوابة اللاجئين الفلسطينيين-انظر الى الرابط https://2u.pw/Blirf

[30] دراسة لوكالة الأونروا، تشرين الاول 2021-انظر الى الرابط: https://cutt.ly/TTzvGIm

التواصل الاجتماعي، في محاولة للحفاظ على ديمومة التعليم في هذه الظروف الاستثنائية. بحسب المؤشرات الميدانية وشهادات الأهل والكادر التعليمي فقد تراجع مستوى التعليم بشكل دراماتيكي خلال العامين المنصرمين. وبحسب تقديرات منظمة اليونيسف للطفولة، فقد ارتفعت معدّلات التسرب المدرسي بين الطلاب الفلسطينيين في لبنان بشكل استثنائي، ويعود ذلك إلى الوضعين الاجتماعي والاقتصادي وارتفاع كلفة النقل (حافلات لنقل الطلاب) وكذلك إلى القيود القانونية المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لجهة منعهم من العمل في كثير من المجالات والمهن.

كما أن وكالة الأونروا لم تحسن إدارة العملية التعليمية بشكل جيد، مما انعكس بشكل كبير على جودة التعليم. وثمة شواهد كثيرة بهذا الخصوص مذكورة في فقرة أخرى.

تراجع حق الطفل في الطبابة خلال عام 2021

أثارت تقليصات وكالة الأونروا لمساعداتها وخدماتها استياء الكثير من اللاجئين الفلسطينيين خصوصاً أولئك المتواجدين في المخيمات، وذلك تحت ذريعة العجز المالي والوضع الصحي في ظل جائحة كورونا. إن معظم اللاجئين يعتمدون على المعونات والمساعدات في توفير الحد الأدنى من احتياجات أبنائهم الأساسية، مثل الطعام والشراب والعلاج والتعليم.

وفي ظل جائحة كورونا قلّصت العيادات الصحية من أوقات الخدمة واقتصرت الطبابة على معاينة الحالات الطارئة فقط، مما أدى إلى الإهمال الصحي للأطفال الذين هم بحاجة إلى مراجعات دائمة وبحاجة إلى أخذ اللقاحات اللازمة في مواعيدها. وقد قامت وكالة الاونروا بتوزيع مساعدات مالية للاجئين فلسطينيين بقيمة 40 دولاراً أمريكياً كمساعدة نقدية لمرة واحدة للأطفال من مواليد 2003 وما فوق، ولكن هذه المساعدة بالرغم من أهميتها إلا أنها غير كافية للحد من الصعوبات المعيشية والاقتصادية التي يمر بها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.

سادسا: انعكاس الأزمة الاقتصادية الحادة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

يواجه لبنان حالياً أسوأ أزمة اقتصادية منذ 30 عاماً، فقد خسر عشرات الآلاف وظائفهم في أنحاء البلد، ويمضي أغلبية السكان يومهم في محاولة لتأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية وسط استمرار جائحة كورونا، وأدت الأزمة إلى انهيار سعر الليرة إلى مستويات قياسية مقابل الدولار في بلد يستورد 80% من

احتياجاته الغذائية ومواده الاستهلاكية، وأصاب انهيار سعر الليرة قدرة اللبنانيين الشرائية في مقتل، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى 5 أضعاف وأكثر منذ عام 2019، وبات أغلبية السكان مع استمرار الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار عاجزين عن شراء المواد الغذائية الأساسية.

ومع تدهور الأوضاع المعيشية في لبنان خلال العامين الماضيين جراء انهيار قيمة العملة الوطنية تجلت أكبر أزمة تشهدها البلاد منذ استقلالها عام 1943، فقد أدى تراجع الدعم الحكومي لأسعار سلع أساسية كالمحروقات والقمح والأدوية، إلى ظواهر لم تشهدها البلاد في تاريخها كالاشتباكات بالأسلحة النارية أثناء التزاحم للحصول على الوقود المدعوم، ونزول مرضى السرطان إلى الشارع طلبا للأدوية التي أخفاها التجار في مستودعاتهم، لبيعها لاحقا بأسعار أعلى.

كما زادت جائحة كورونا وما رافقها من إغلاقات قسرية، وكارثة انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/آب 2020، حدة الأزمة بمظاهرها الاقتصادية والسياسية والمعيشية ووضعت بنيته التحتية الطبية تحت ضغط هائل، يحذر منه أطباء اختصاصيون ويبدون مخاوفهم من انهياره جراءها، ومع تزايد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان استفحالاً مع انسداد آفاق الحلول بوجه كافة المحاولات الساعية لإحداث انفراجات

فيما ارتفعت نسب البطالة بشكل صاروخي، وتهددت الحركة الاقتصادية، إنتاجاً واستيراداً وتصديراً، ما يضع المقيمين أمام تهديد وجودي يطال لقمة عيشهم ونمط حياتهم.

وبناء على ما سبق فإنّ المساعدة الراهنة بدعم أطفال اللاجئين وتخصيص مبلغ زهيد لكل فرد (40 دولارًا تمنح لمرة واحدة) لا يمكن أن تفي باحتياجات المجتمع الفلسطيني في ظل غلاء أسعار السلع الاساسية والمتطلبات الحياتية الضرورية التي أرهقت اللاجئين.

مواجهة الأزمة : مسؤولية من ؟

إن تفاقم الأزمة وتخفيف حدّة تأثيراتها المدمّرة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، هما مسؤولية مشتركة دولية وفلسطينية ولبنانية تتحملهما أولاً الأونروا، بحكم مسؤوليتها الدولية وفقاً للتفويض

المناط بها من الأمم المتحدة، كما تتحملهما منظمة التحرير (والفصائل الفلسطينية) ومنظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني.

وفي هذا الإطار التقرير نقدم مجموعة من التوصيات والتي تأتي في نطاق ضرورة تحمل الجهات المعنية مسؤولياتها الاخلاقية والقانونية تجاه مجتمع اللاجئين:

- على الأونروا أن تتابع إصدار النداءات العاجلة لتلبية الاحتياجات الفورية، بما في ذلك إطلاق مشروع إغاثة طارئة لتوفير الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين المتضررين من هذه الأزمة.

- إنشاء شبكة أو مظلة أمان اجتماعي واقتصادي لتأمين الحماية اليومية لحقوق الفلسطينيين في لبنان، بمشاركة الأونروا، ومنظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية.

- دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى إنشاء «صندوق إغاثة» خاص لمساعدة مجتمع اللاجئين في لبنان على تجاوز تداعيات الأزمة.

- أهمية التنسيق بين مختلف برامج ومبادرات المجتمع الأهلي الفلسطيني وكافة مبادرات التكافل الاجتماعي الأهلية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية الهادفة إلى دعم صمود المجتمع الفلسطيني، بهدف إيصال المساعدات إلى شريحة أوسع من المستحقين، وضمان الشفافية والعدالة في توزيع المساعدات.

سابعا: تقييم أداء وكالة الأونروا خلال عام 2021 :

تم تفويض الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949 لخدمة "لاجئي فلسطين". وقد تم تفويضها بتقديم المساعدة والحماية والخدمات صحية والتعليمية والإغاثية الاجتماعية، لأكثر من 5.4 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لديها في

مناطق عملياتها الخمسة، وهي الأردن وسورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، منهم زهاء مليوني لاجئ مسجلين في الأردن.[31]

لا شك أن أداء الأونروا في لبنان قد تراجع مؤخراً، ولا سيما بعد 17 تشرين أول**2019** وما تبع ذلك من أزمات بات لبنان يرزح تحت وطأتها، وبعد فقدان العملة اللبنانية لحوالي **85%** من قدرتها الشرائية مقابل الدولار الأمريكي وما تبعها من ارتفاع في الأسعار، بالإضافة إلى النقص الكبير في السلع، في ظل شلل اقتصادي كبير أدى إلى فقدان الكثيرين لفرص عملهم.

هذا الواقع المتردي في لبنان انعكس بشكل مباشر أيضا على حوالي 250 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان، ارتفعت بينهم نسبة الفقر والبطالة والتي تجاوزت نسبتها**85%** بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان في ظل غياب ملحوظ للأونروا، وكأن الظروف التي يمرون بها هي ظروف طبيعية لا تستدعي إطلاق نداءات طوارئ إغاثية، لذا بات معظمهم عاجزين عن توفير الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم، وتوصيفا لواقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال العام 2021 والفجوة الكبيرة في أداء الأونروا نورد التالي :-

- عجز الكثير من العائلات عن توفير قوت يومهم.
- عجز الكثير من العائلات من إمكانية سداد إيجار منازلها.
- عجز الكثير من العائلات عن سداد فاتورة اشتراك الكهرباء للمنازل.
- عجز الكثير من العائلات عن سداد الأقساط الجامعية لأبنائهم.
- عجز الكثير من العائلات عن دفع تكاليف نقل أبنائهم إلى المدارس والجامعات بسبب ارتفاعها بشكل كبير يفوق قدرتهم.
- عجز الكثير من العائلات عن تأمين احتياجات أطفالها(حليب، حفاضات...) بسبب ارتفاع أسعارها.

[31] الموقع الرسمي للأونروا، انظر الرابط shorturl.at/dwK13

- عجز الكثير من أصحاب الأمراض المزمنة ولا سيما مرضى السرطان من إمكانية دفع فروق تكلفة علاجهم وتوفير الأدوية.
- عجز الكثير من العائلات عن دفع الفروق في تكاليف الاستشفاء والمستلزمات الطبية إن توفرت.
- عجز معظم العائلات الفلسطينية عن توفير القرطاسية واللباس المدرسي لأطفالهم.

وإذا كانت الحكومة اللبنانية قد أقرت إصدار بطاقة تمويلية لحوالي 750 ألف عائلة من العائلات اللبنانية الفقيرة والتي يتوقع أن يبدأ العمل بها في الأيام القليلة القادمة، فماذا فعلت الأونروا في المقابل؟

وبالرغم من هذه الظروف الصعبة لم تغير الأونروا من سياساتها المتبعة في لبنان حتى الآن، ولا يزال عملها في أقسام خدماتها المختلفة يتم بطريقة نمطية وكأن الظروف التي يعيشوها اللاجئون في لبنان عادية وقد استطاع فريق البحث الميداني توثيق تحديات هائلة تواجه اللاجئين الفلسطينيين بسبب ضعف أداء وكالة الأونروا:

أولا: <u>في المجال الإغاثي</u>

منذ العام 2015 جمدت الأونروا أي زيادة في أعداد المستفيدين من برنامج الشؤون الاجتماعية والإغاثية تحت مبرر عدم توفر التمويل. إن الأعداد المدرجة على هذا البرنامج في لبنان تقدر ب **61** ألف مستفيد فقط، علما أن أكثر من **90%**من عموم اللاجئين باتوا تحت خط الفقر، وأن المبالغ المقدمة فقط لفئة العسر الشديد تقدر ب **11** $ للفرد الواحد شهريا، وهذا المبلغ بات لا يغطي سوى جزء بسيط من حاجات هؤلاء الأفراد شهريا.

إن الأونروا فعليا لم تقدم أي خدمات إغاثية طارئة للاجئين الفلسطينيين في لبنان منذ بدأ الأزمة في أواخر عام **2019** وحتى يومنا هذا، سوى تقديمها مساعدة مالية لمرة واحدة وبمبلغ مالي صغير بقيمة 112 ألف ليرة لبنانية للفرد الواحد (تم تقدير قيمة المبلغ في حينها 8 $) والذي تم توزيعه من خلال شركة بوب فاينانس/ **Bob Finance** ، وسببت هذه الآلية في حينها مشاكل

كثيرة كازدحام المستفيدين على هذه المؤسسات التي لم تفتح جميع أفرعها لاستقبالهم، ما سبب انتهاك صارخ لكرامات الناس، فضلا عن حرمان كثيرين من الحصول على المساعدة بسبب أخطاء المستفيدين وموظفي الأونروا على حد سواء.

قررت الأونروا خلال النصف الأخير من العام 2021 تقديم مساعدة مالية بقيمة **40$** للأطفال دون سن الثامنة عشرة فقط، والذين تقدر نسبتهم **14%** من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، متجاهلة بذلك النسبة الأكبر من اللاجئين. وتسجل (شاهد) في هذا الخصوص أمرين:

- إن إدارة الأونروا لم تبذل مجهودات جدية في الحصول على تمويل طارئ.
- لم تستفد وكالة الأونروا من الأزمة اللبنانية في تسويق أزمة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لدى الدول المانحة كي تحشد التمويل الطارئ .

ثانيا: في المجال الصحي

يواجه اللاجئون الفلسطينيون تحديات عديدة في المجال الصحي ومن خلال فريق المندوبين فقد رصدت (شاهد) ما يلي:

- خلل في ابرام العقود ينعكس ضررا على اللاجئ: إن ارتفاع أسعار الاستشفاء في لبنان بشكل كبير، والأونروا لا زالت تتعاقد مع المستشفيات الخاصة من خلال دفع **85%** من سعر فاتورة الاستشفاء بتسعيرة **1507** ليرة لبنانية للدولار الواحد و **15%**من فاتورة الاستشفاء بما يسمى **fresh money** وأن تسعيرة المستشفيات لأي عملية جراحية أو أي خدمات استشفائية باللليرة اللبنانية تضاعفت عدة مرات وباعتبار أن الأونروا لا تغطي فواتير الاستشفاء بقيمة **100%** بل بنسب مختلفة، والنسبة المتبقية يتحملها المريض نفسه في ظل عدم إلزام الأونروا لتلك المستشفيات بالالتزام بالعقد المبرم بينهما. وأن المبلغ المفترض أن يغطيه المريض يجب ان يكون أيضا باللليرة اللبنانية وبسعر 1507 ل.ل للدولار. لقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع فرق فاتورة الاستشفاء، وبات الكثير منهم يعجز عن دفعها. وتتحمل الأونروا المسؤولية الأساسية في هذا المجال من خلال الخلل في إبرام العقود الطبية، لأنه يمكنها أن تبرم اتفاقية مع المصرف المركزي ومع وزارة الصحة

اللبنانية بأن تستفيد بما لديها من أموال **Fresh money** تدفع تكلفة الاستشفاء حسب صرف الدولار على المنصة وتخفف من أعباء الاستشفاء على اللاجئين الفلسطينيين[32].

- عدم مراعاة فروق سعر الدولار مقابل الليرة اللبنانية يحمل اللاجئ عبئا هائلا: تسدد الأونروا من تكلفة المستلزمات الطبية للمريض فقط بنسبة **30%** على أن تتجاوز قيمة التغطية **500$** بسعر صرف الدولار **1507** ل ل (750 ألف ليرة لبناني فقط)، ولا سيما المستلزمات الطبية الخاصة بالمفاصل والعظام ومستلزمات القلب وغيرها في ظل رفع الدولة اللبنانية للدعم المالي عن هذه المستلزمات بات سعرها مرتفع جدا ويصعب على اللاجئ تحمل هذا العبء.

- الارتفاع الحاد في أسعار الأدوية دون مساعدة الأونروا يزيد من عبء اللاجئ: ارتفعت أسعار الأدوية بشكل جنوني ولا سيما أدوية السرطان وأدوية الأمراض المزمنة، بعد أن تم رفع الدعم عن معظمها من قبل الحكومة اللبنانية وأصبحت تكلفتها حسب سعر صرف الدولار بالسوق السوداء، مما يفوق قدرة اللاجئين الفلسطينيين. إضافة إلى عدم توافر الأدوية في السوق مما يجبر الكثير من المرضى على شرائها من الخارج. وترفض الأونروا في هذه الحالة سداد **50%** من تكلفتها بالرغم من متابعة حالة المريض ومعرفة ما يحتاج من أدوية وعدم توافرها في السوق اللبناني.
- وكالة الأونروا لم تتدخل في مساعدة الكثير من مرضى كورونا لدى المستشفيات: إن إجبار المستشفيات للكثير من مرضى الكورونا على شراء بعض الأدوية، وأيضا تسديد فرق تكلفة الأوكسجين باعتبار ان هذه الخدمات تدفع المستشفيات تكلفتها بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى إلزامهم بدفع بدل استخدام جهاز للتنفس الاصطناعي، وإلا ترفع المستشفى مسؤوليتها في حال ساءت حالة المريض. ومؤخرا وبعد نقص الكادر الطبي في لبنان، بدأت بعض المستشفيات تطلب من المرضى توفير ممرضين على نفقتهم الخاصة لمتابعة حالتهم.
- لم تغط وكالة الأونروا مصاريف أساسية لمرضى غسيل الكلى: معاناة مرضى غسيل الكلى بسبب تواجد مراكز غسيل الكلى في صيدا وفي طرابلس فقط، وقد حالت أزمة المحروقات في وصول

[32] الموقع الرسمي للأونروا، انظر الرابط https://www.unrwa.org/ar/newsroom/press-الأونروا

الكثير من المرضى إلى مراكز غسيل الكلى بسهولة، فضلا عن عدم قدرتهم على شراء الأدوية أو تغطية مصاريف المواصلات.

- إلغاء الأونروا لعقود الكثير من الأطباء الاختصاصيين كأطباء القلب والغدد والسكري وغيره.
- عدم توافر بعض الفحوصات المخبرية داخل عيادات الأونروا، وفي المقابل لا تغطي تكلفة إجرائها في مختبرات خاصة[33].

ثالثا: في مجال قطاع التعليم

لا يزال التخبط يسود قطاع التعليم في الأونروا، ففي بداية كل عام دراسي يضيع الكثير من الوقت قبل انطلاق العملية التعليمية، وذلك بسبب عدم توفير الاحتياجات الضرورية من معلمين وكتب وقرطاسية مسبقا خلال العطلة الصيفية، وقد رصد مندوبي (شاهد) خللا منهجيا في إدارة العملية التعليمية من خلال الآتي:

- وقف برنامج الدعم الدراسي رغم الأسباب الموجبة لوجوده: يعمل في برنامج الدعم الدراسي حوالي 225 مدرس ومدرسة، ويستفيد منه حوالي 8 ألاف طالب وبعض معلمي برنامج (مدد). وتحت ضغط الاحتجاجات الاعتصامات المطلبية من المدرسين أنفسهم ومن الأهالي اشترطت الأونروا إلغاء إدارة الأونروا هذا البرنامج مع التزامها بتوظيف المدرسين الذين كانوا يعملون به، هذا الأمر حرم المدرسين المدرجين على الروسترات من توفير فرصة عمل لهم.
- عدم توظيف أي مدرس على الروسترات والاكتفاء بسد الحاجات الفعلية من خلال التعاقد مع مدرسي اليومي Daily paid فقط .
- فتح المدارس لمدة 10 أيام في الشهر فقط، في حين أن المدارس الرسمية والخاصة قررت تعليم 16 يوما في الشهر.

[33] الموقع الرسمي للأونروا انظر الرابط، https://2u.pw/m1QEo

- عدم تزويد الطلاب بالكتب الناقصة هذا العام بمبرر أن المطابع في لبنان متوقفة عن العمل، فضلا عن عدم تزويد الطلاب بأوراق عمل Work sheet لحلها في المنازل كجزء من home learning
- النقص الكبير في القرطاسية التي ارتفعت أسعارها جدا، فلم تقدم الأونروا سوى جزء يسير منها.
- عدم توفير مدرسين بنظام Daily paid مكان المدرسين الذين يضطرون للغياب.
- عدم تحمل الأونروا لمسؤولياتها في توفير وسائل نقل أو بدل نقل لجميع الطلاب الذين يسكنون بعيدا عن مكان تواجد المدارس، بل اختارت حالات محدودة منهم من خلال تقديم مبالغ مالية كبدل نقل للباصات.
- إقفال منامات الطلاب في مركز سبلين تحت مبرر الخشية من الإصابة بفيروس كورونا.
- تحويل وظائف العديد من الموظفين على نفس البرنامج إلى برامج أخرى يُخشى أن يفقدوا وظائفهم والاستغناء عنهم لاحقا.

رابعا: في قطاع التوظيف

لا تزال الأونروا تعتمد على نظام الروستر "الكشف التسلسلي للتوظيف" لملئ الشواغر في الوظائف والأعمال التي تحتاجها في شتى قطاعات خدماتها، حيث تعلن بين الحين والآخر عن حاجتها لموظفين في قطاع الخدمات المختلفة وتجري لهم امتحانات ومقابلات وتدرج من يجتاز الامتحانات الخطية والمقابلات وتتوافر فيهم الكفاءة على قوائم الروستر لسد الشواغر في تلك الوظائف لاحقا.

ولكن المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) قيمت هذا الإجراء وسجلت الملاحظات التالية: :-

• أن الأونروا منذ مدة تعمل على سد الشواغر بنظام daily paid من هذه الروسترات وكثيرا من الأحيان من خارج الروسترات وليس من خلال التوظيف.

• وقف التمديد للموظفين الذين بلغوا الستين سنة وعليهم إنهاء خدماتهم والحصول على تعويضاتهم

• تتم الاستعانة بموظفين بنظام الأجر اليومي في أضيق الحدود في قطاعي التعليم والصحة فقط

• الاستمرار بتجميد الكثير من وظائف رؤساء الأقسام وكبار المدربين في مركز سبلين وكذلك إلغاء الكثير من وظائف الاعمال المكتبية (clerks) .

• العمل على سد الكثير من النواقص في الوظائف من خلال البرامج المدعومة من المشاريع cash for work

• العمل على إجراء مناقلات لموظفين من مكان لآخر داخل المناطق وضياع أحقية الموظفين على روسترات تلك المناطق

• العودة بين الحين والآخر لتهديد الموظفين بفرض الإجازة الطوعية وبلا مرتب.

خامسا: في مجال تزويد المخيمات بالمياه المنزلية:

خلال عام 2021 وبسبب النقص الحاد في التغذية الكهربائية في لبنان وفي مادة المازوت أيضا، لم تعد ساعات تشغيل المضخات كافية لتزويد المخيمات بحاجتها من المياه. لقد أدى ذلك إلى تخفيض ساعات ضخ المياه (مخيم عين الحلوة والبرج الشمالي نموذجا) وهذا الأمر معرض لأن يتكرر إذا لم تعمل الأونروا على تخزين كميات إضافية من المازوت لمواجهة الأزمات الطارئة خصوصا في مجال الكهرباء أو المحروقات على حد سواء.

سادسا: في مجال الصحة البيئية:

رصدت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) ضعفا شديدا في موضوع الاهتمام بالصحة البيئية. إن المخيمات والتجمعات الفلسطينية تعاني من اكتظاظ سكاني كبير حيث ان الزيادة

السكانية لا تتناسب مع المساحة. إن هذا الاكتظاظ يجعل من المخيمات والتجمعات السكنية بيئة خصبة لانتشار الأوبئة والأمراض المعدية، ولا سيما الفيروسات المتحورة سريعة الانتشار (أوميكرون مثلا) في ظل عجز المستشفيات الحكومية والخاصة عن توفير غرف كافية للعناية المركزة والعلاج اللازم للجميع.

وتطالب (شاهد) في هذا الخصوص وكالة الأونروا بالأمور الآتية:

- تنظيم حملات نظافة دورية وتعقيم للأماكن العامة وأماكن تجميع النفايات، وزيادة عدد مستوعبات النفايات في المخيمات.
- تجميع النفايات في أماكن مناسبة وآمنة بعيدا من المساكن.
- رش المبيدات الحشرية ضد القوارض والحشرات.
- توفير مادة الكلور بشكل كاف لمياه الشرب والاستعمال المنزلي.
- الاستفادة من مشروع **Cash for work** المدعوم من صندوق التنمية الألماني **GIZ** لزيادة عدد عمال النظافة المياومين في المخيمات التي تعاني من نقص.

ثامنا: استكمال إعادة بناء مخيم نهر البارد

لا يزال حوالي **1000** عائلة من مخيم نهر البارد يعيشون خارج المخيم في ظروف قاهرة، غالبهم يقطنون في منازل مستأجرة تدفع منها الأونروا فقط مبلغ 50 حتى 75 $ شهريا.

ورغم الوعود الكثيرة التي أطلقتها وكالة الأونروا والدول المانحة، ورغم الزيارات المتعددة للوفود الدولية للمخيم، فلا يزال النقص الكبير في التمويل هو العائق الوحيد لإنهاء إعمار المخيم. لقد تم الآن إنجاز الرزمة السادسة من المخيم حتى الآن ولا زالت الرزمة السابعة والثامنة تنتظر اكتمال التمويل اللازم وإنهاء الإجراءات الإدارية والقانونية وتصاريح التخطيط المدني ومديرية الآثار للبدء في عملية إعمارها.

كما تم رصد استمرار أزمة نقص المياه في المخيم خلال عام 2021 حيث إن مجموع الآبار والخزانات التي تم إنشاؤها في المخيم لا تلبي الحاجة المتزايدة للأهالي، وبات على الأونروا أن تجد حلا لهذه المشكلة من خلال إنشاء محطات تكرير مركزية للمياه أو إيجاد آلية قانونية ما للاستفادة من مجرى مياه نهر البارد نفسه.

تاسعا: المنح الجامعية :

لم يسجل خلال عام 2021 أي تطور نوعي في موضوع تقديم المنح الجامعية للطلاب الفلسطينيين في لبنان، وبقيت الفجوة واسعة بين عدد الطلاب من جهة والمنح المقدمة من جهات مختلفة من جهة أخرى.

قدمت بعض منظمات المجتمع المدني خلال عام 2021 منحا دراسية للطلاب الفلسطينيين "كجمعية توحيد شباب لبنان" المعروفة بمؤسسة " ملك النمر". وقد وصل مجموع المنح السنوية التي تقدمها هذه الجمعية ب 120 منحة، في حين أن معدل عدد الطلاب الناجحين في الشهادات الرسمية الثانوية يقدر بين 1000 حتى 1200 طالب، وبالتالي هناك فجوة كبيرة بين ما يُقدم من منح جامعية ومساعدات مقطوعة من بعض مؤسسات المجتمع المدني وحاجة الطلاب الناجحين. ومن الجدير بالذكر أن التعليم الجامعي في لبنان باهظ التكلفة ويفوق قدرة العائلات الفلسطينية.

أما صندوق الطالب الفلسطيني فقد استمر بتقديم القروض الجامعية للطلبة الجامعيين الفلسطينيين، وساهم بذلك من التخفيف عن عاتق الأهل والطلاب في تسديد الاقساط الجامعية. يُقدم صندوق الطلاب الفلسطينيين قروضا للطلاب الذين يتجاوز معدلهم التراكميGPA)) نسبةً معينةً وأن على الطالب توقيع كمبيالات كالتزام قانوني بسداد مبلغ القرض بعد التخرج.

وفي المقابل بدأت السفارة الفلسطينية في لبنان منذ العام 2010 بتقديم مساعدات مالية للطلبة الفلسطينيين في عموم الجامعات في لبنان من خلال "مؤسسة محمود عباس للطلبة الجامعيين في لبنان"،

وأموال الصندوق عبارة عن تبرعات طوعية من رجال أعمال فلسطينيين، ويقدم الصندوق مساعدات مالية تدفع مباشرة للجامعات، ولكن تخضع هذه التقديمات للكثير من الاعتبارات منها الوضع العائلي، ودخل الأسرة وغيرها وكذلك لمعدل تحصيل الطالب خلال الدراسة الجامعية **(GPA)**. وفي العموم لم تتجاوز التقديمات ما نسبته **45%** من القسط الجامعي، فضلا عن عدم انتظامها من حيث التوقيت. ورغم هذه الدفعات المقدمة فالكثير من الطلاب لم يستطع الاستمرار بالتعليم الجامعي بسبب عدم توفر الإمكانات المادية.

الاتحادات والروابط الطلابية والمنح الجامعية: تتواصل الاتحادات والروابط الطلابية مع جامعات مختلفة في لبنان سعيا لحصولها على حسومات للطلاب الفلسطينيين، يبلغ معدل الحسومات من مجمل الطلاب حوالي **40%**من القسط الجامعي. وتبقى المشكلة الكبرى التي تواجه الطلاب الفلسطينيين في لبنان هي مشكلة المواصلات وارتفاع أسعارها خلال 2021 وقطع الطرقات بين الحين والآخر بسبب كثرة الاحتجاجات المطلبية.[34]

<u>الأونروا والبنية التحتية في المخيمات الفلسطينية في لبنان:</u>

يأتي تمويل مشاريع الإعمار والبنية التحتية التي تنفذها الاونروا في لبنان من خارج موازنة الأونروا الرئيسية وتعتمد على ما يسمى **PROJECTS**، فاتسمت سنة **2021** باستمرار تنفيذها بتمويل من السفارة الفرنسية وبنك التنمية الألماني **KFW** و**GIZ** ، لكن حصة تأهيل المنازل كان لها النصيب الأصغر ويظهر ذلك من خلال التالي:

- تأهيل وبناء مدارس في مناطق مختلفة (تأهيل مركز سبلين للتدريب المهني، تأهيل مدرسة الصخرة في منطقة صيدا، استكمال بناء مدرسة في مخيم نهر البارد، تأهيل وصيانة مدرستي الصرفند وجباليا في مخيم البرج الشمالي...)
- تم تنفيذ العديد من مشاريع الصيانة وتأهيل مراكز الأونروا في مخيم عين الحلوة ومنها عيادات المخيم ومكتب عمال النظافة وغيره.

[34] موقع البص نت، انظر الرابط http://www.albuss.net/2020/10/blog-post_420.html

- بناء مقر لبرنامج الأنشطة النسائية في مخيم الرشيدية، وإعادة تأهيل 65 منزل.
- تأهيل العديد من منازل مخيم برج البراجنة فضلا عن تأهيل بعض أغطية شبكات الصرف الصحي و صب بعض الطرقات والازقة وانابيب المياه.
- تأهيل عدد محدود من المنازل في مخيم البص رغم وجود حوالي 100 منزلا على لوائح الانتظار وتمويلها غير متوفر حتى الآن.
- توقيف مشاريع الترميم والتأهيل للمنازل وتحسين البنية التحتية في مخيم البداوي بسبب رفض الأهالي لهذه المشاريع ومطالبتهم بالحصول على المبالغ المالية المخصصة للمخيم نقدا وتوزيعها على عائلات المخيم.

عاشرا: أزمة التمويل واتفاق الإطار مع الولايات المتحدة الأميركية:

أظهرت اتفاقية الإطار[35] التي تم توقيعها بين الأونروا والولايات المتحدة الأمريكية في **4/9/2021** بوضوح دور الولايات المتحدة المشروط باستمرار تقديم الدعم للأونروا والذي تمثل بالتالي :[36]

- ضرورة اتباع الأونروا آليات محددة خلال توزيع المساعدات على اللاجئين الفلسطينيين منها :

•عدم تقديم أي مساعدة من المساهمات الامريكية إلى أي لاجئ يمارس عملاً "إرهابيا"، الذين يثبت انتمائهم لجيش التحرير الفلسطيني أو من يتلقى تدريباً عسكرياً".

• وضع شروط على الموظفين لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الأمور السياسية بحجة الحياد.

•التدخل في المناهج التعليمية وحذف أي محتوى لا يناسب الاحتلال.

• مراقبة المؤسسات من خلال زيارات تفتيشية.

•التزام الاونروا بتقديم لوائح أسماء موظفيها الى الحكومات المضيفة بما في ذلك السلطات الفلسطينية والإسرائيلية.

---

[35] مقال في موقع سبوتنيك، انظر الرابط shorturl.at/kABJ9

[36] موقع نون بوست، انظر الرابط، https://www.noonpost.com/index.php/content/42004

ويظهر هذا الاتفاق بوضوح استغلال الادارة الأمريكية للأزمة المالية التي تواجهها الأونروا، وهذا مخالف للأنظمة واللوائح التي أقيمت من اجلها الوكالة كمنظمة إنسانية.

وكان المفوض العام للأونروا خلال زيارته الأخيرة إلى لبنان في **9/12/2021** قد صرح بأن المؤتمر الدولي للمانحين الذي نظم يوم **16 /12/2021** في العاصمة البلجيكية بروكسل، جرى خلاله التبرع بمبلغ 38 مليون دولار لـ «الأونروا» من أصل 100 مليون دولار تحتاجها لسد العجزالمالي حتى نهاية العام الجاري. كما لم تحصل «الأونروا» سوى على مبلغ يفوق الـ 600 مليون دولار كدعم متعدد لسنوات. لذا فإنه حتى نهاية العام الحالي تعاني الأونروا من عجز مالي قدره 60 مليون دولار من موازنة البرامج التشغيلية، وهو ما يحول دون قدرة هذه المنظمة على دفع رواتب موظفيها لشهر ديسمبر/ كانون الأول الحالي، وبسبب العجز المالي صرفت الأونروا رواتب موظفيها عن شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، يوم الثامن من ديسمبر/ كانون الأول، بتأخير مدته نحو أسبوعين، لتسجل بذلك المرة الأولى في تاريخ الأونروا.

وأكد المفوض العام للأونروا بأن ما يصلها من تبرعات لا يكفي احتياجاتها، وأن ما نتج عن المؤتمر الذي عقد في بروكسل من أموال حتما غير كاف، وأنه قد وضع الأزمة المالية لـ الأونروا أمام اللجنة الاستشارية للأونروا خلال اللقاء الذي عقد مؤخرا في عمّان، وأن على الدول المانحة ان تتحمل مسؤولياتها، مشيرا إلى أن نداء طوارئ خاصا بفلسطيني لبنان سيتم إطلاقه مع بداية عام 2022.[37]

<u>توصيات المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) لوكالة الأونروا:</u>

- إظهار الواقع الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي للاجئين الفلسطينيين في لبنان أمام المجتمع الدولي بطريقة غير نمطية، وتذكير العالم بأن أزمة اللاجئين الفلسطينيين قد تتسبب باضطرابات أمنية وسياسية في المنطقة.

[37] مقال في جريدة القدس العربي، انظر الرابط https://www.alquds.co.uk/ مفوض-الأونروا-يحذر-من-توقف-خدمات«القدس العربي»: الخميس 2021/12/9

- •إطلاق نداءات طوارئ للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي لحشد التمويل وتغطية كافة احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.
- البحث عن مصادر تمويل أخرى تكون غير مشروطة وتلبي احتياجات اللاجئين.
- العمل على توفير وسائل نقل للطلاب.
- شمول جميع العائلات من اللاجئين الفلسطينيين بشبكة الأمان الاجتماعي أو من خلال بطاقات تمويلية تمكنهم من توفير المتطلبات الأساسية لهم من طعام ودواء ومحروقات.
- زيادة التغطية الاستشفائية بنسبة 100% لمرضى الأمراض المستعصية ولا سيما مرضى السرطان وتوفير الأدوية الضرورية بسبب فقدانها من الأسواق اللبنانية.
- إعادة تفعيل برنامج المنح الجامعية للطلاب من اللاجئين الفلسطينيين للتخفيف من الأعباء المالية ولا سيما الأقساط الجامعية المرتفعة وارتفاع تكلفة السكن الجامعي والنقل.
- توفير قرطاسية ولباس مدرسي لجميع الطلاب بسبب الارتفاع الكبير في أسعارها.
- ضرورة زيادة المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي أو برنامج المساعدات الاغاثية الطارئة لديها.

ثامنا: الأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية للعام 2021:

رغم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يعيشها لبنان، والتي كان من المتوقع أن تنعكس على الأوضاع الأمنية في المخيمات، سجلت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) مقتل 12 شخص خلال عام 2021 فيما جرح 56 شخص.

جدول يبين عدد القتلى والجرحى في المخميات الفلسطينية خلال عامي 2020-2021

السنة	إطلاق نار	إلقاء قنابل	الجرحى	القتلى
2021	**34**	**5**	**56**	**12**
2020	**23**	**5**	**31**	**8**
التغير النسبي	**+41%**	**0%**	**+42%**	**+20%**

وقد رصدت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) الأحداث الأمنية التي حصلت خلال عام 2021 في المخيمات الفلسطينية، فكانت على النحو الآتي:

جدول يبين الأحداث الأمنية موزعة على المخيمات خلال عام 2021

	مخيم عين الحلوة – الحدث	النتائج في: الجرحى – القتلى- الأضرار
1	كانون الثاني 2021: اشكالا فرديا، وقع شارع "بستان القدس"، 12 داخل مخيم عين الحلوة، تطور الى اطلاق نار كثيف في الهواء[38]	(1) إطلاق نار لا يوجد
2	شباط 2021: إشكال عائلي وقع في الشارع التحتاني، وتطور الى 24 إطلاق نار[39]	(1) إطلاق نار الجرحى: (1) جريح واحد
3	آذار 2021: انفجار قنبلة يدوية في منطقة عرب زبيد عند الشارع 13 الفوقاني[40]	القاء قنبلة يدوية لا يوجد
4	آذار 2021: وقع إشكال عائلي في الشارع التحتاني لمخيم عين 29 الحلوة تطوّر إلى إطلاق نار[41]	(1) إطلاق نار الجرحى: (1) الجريحة مريم .ع
5	أيار 2021: اشتعلت اجواء مخيم عين الحلوة في صيدا برشقات 16 كثيفة من الرصاص ابتهاجاً بوقوع ضحايا واصابات في صفوف اسرائيليين نتيجة انهيار مدرج كنيس يهودي في القدس[42]	(1) إطلاق نار الجرحى: (4) أربعة جرحى في مدينة صيدا وحارة صيدا
6	حزيران 2021: اشكالا عائليا وقع في منطقة حطين عند الطرف 25 الجنوبي لمخيم عين الحلوة تخلله اطلاق النار[43]	(1) إطلاق نار لا يوجد
7	حزيران 2021: إشكال مع عناصر القوة المشتركة قرب مقرها في 27 الشارع التحتاني."[44]	(1) إطلاق نار الجرحى: (1) جريح واحد
8	تموز 2021: وقع اشكال في الشارع الفوقاني تطور إلى اطلاق نار 9 بين الفلسطيني ي. حمودة وآخر من آل عثمان[45]	(1) إطلاق نار الجرحى: (1) ي. حمودة
9	تموز 2021: "قنبلة يدوية انفجرت فجر اليوم في منطقة 16 "البركسات" داخل مخيم عين الحلوة[46]	القاء قنبلة يدوية الأضرار: تضرر نحو خمس سيارات وواجهة منزلين ومحل تجاري في المنطقة
10	تموز 2021: اشتباك مسلح وقع قرب مسجد "النور" في الشارع 18 التحتاني، لمخيم عين الحلوة، واستخدمت فيه القنابل اليدوية واستمر لنحو ساعة[47]	(1) إطلاق نار الجرحى: (3) ثلاثة جرحى

[38] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3JpzdY5
[39] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3HJgypE
[40] موقع المنار،انظر الى الرابط https://almanar.com.lb/7959888
[41] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3uNtJCg
[42] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3oLSKKn
[43] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3GOAbLQ
[44] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3uHq5Ki
[45] موقع المنار،انظر الى الرابط https://almanar.com.lb/8453590
[46] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3LqjwSl
[47] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3GMbRdt

		الأضرار: تضرر عدد من المنازل والمحال التجارية والسيارات على طول امتداد الشارع حتى حي الزيب
11	تموز 2021: إطلاق نار داخل سوق الخضار في مخيم عين الحلوة 20 [48]، جرّاء تطوّر إشكال فردي	(1) إطلاق نار لا يوجد
12	تموز 2021: اطلاق نار في منطقة البركسات داخل مخيم عين 22 الحلوة على خلفية تطور اشكال فردي[49]	(1) إطلاق نار لا يوجد
13	تموز 2021: اشكال فردي وقع في الشارع التحتاني لمخيم عين 23 الحلوة وتطور الى اطلاق نار[50]	(1) إطلاق نار الجرحى: (2) جريحان (الفلسطيني (رسمي.ن/ وطفلة
14	تموز 2021: قيام مجهول بالقاء قنبلة يدوية في حي "حطين" 26 على الشارع التحتاني لمخيم عين الحلوة[51]	القاء قنبلة يدوية الجرحى: (1) الفلسطيني: ب.ش
15	تموز 2021: اطلاق نار بسبب اشكال على خلفية افضلية المرور 26 في الشارع الفوقاني حيث كان يحتشد العشرات من أبناء المخيّم الّذين أقفلوا الطريق قرب مستشفى "النداء الإنساني"، احتجاجًا على انقطاع التيار الكهربائي وتقنين مولدات الكهرباء الخاصّة بسبب نفاد مادّة المازوت"[52]	(1) إطلاق نار الجرحى: (1) جريح يدعي س.أ.س
16	تموز 2021: إطلاق نار في حي المنشية داخل مخيم عين الحلوة 29 تبين انه من أحد الأشخاص على منزل جده بسبب إشكال عائلي[53]	(1) إطلاق نار لا يوجد
17	آب 2021: ألقى مجهولون بعيد منتصف الليل، قنبلة يدوية في 13 حي المنشية داخل مخيم عين الحلوة[54]	القاء قنبلة يدوية الجرحى: (1) الفلسطيني محمد.م
18	آب 2021: اطلاق النار في مخيم عين الحلوة ابتهاجاً بصدور 17 نتائج الشهادات الرسمية[55]	(1) إطلاق نار الجرحى: (4) جرحى بينهم امرأة مسنة
19	آب 2021: اشكال وقع نتيجة خلاف بين شخصين، سرعان ما 24 تطور إلى اطلاق نار في منطقة الرأس الأحمر – الشارع الفوقاني[56]	(1) إطلاق نار القتلى: (1) وسام محسن/ فلسطيني سوري الجرحى: (3) جرحى
20	آب 2021: وقوع اشكال فردي في منطقة تعمير عين الحلوة وقد 29 تطور الى إطلاق نار[57]	(1) إطلاق نار لا يوجد
21	أيلول 2021: اشكال وقع في الشارع التحتاني لمخيم عين الحلوة 5 تطور الى تضارب ثم الى اطلاق نار[58]	(1) إطلاق نار لا يوجد

[48] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/34WLrbu
[49] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3sC1OT5
[50] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3GMqj5c
[51] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3uNVavY
[52] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3JnFBz0
[53] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3gFa930
[54] موقع المنار،انظر الى الرابط https://www.almanar.com.lb/8576185
[55] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3JqN00m
[56] بوابة اللاجئين الفلسطينيين،انظر الى الرابط https://bit.ly/3JnvBFZ
[57] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3GRWIMZ
[58] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3HV2tFW

22	أيلول 2021: اندلع اشتباك مسلح بين فتح وعناصر من تنظيم جند الشام في منطقة الطوارئ على خلفية قيام مجموعة من الأمن الوطني الفلسطيني باعتقال المطلوب مصطفى الفران وتسليمه لمخابرات الجيش اللبناني[59]	18 (1) إطلاق نار الجرحى: (7) جرحى أضرار جسيمة في الممتلكات من المنازل والمحال والسيارات
23	تشرين أول 2021: بـ"إطلاق نار في الشارع التحتاني لمخيم عين الحلوة اثر تطوّر إشكال فردي بين شخصين[60]	19 (1) إطلاق نار لا يوجد
24	تشرين أول 2021: شهد مخيم عين الحلوة استنفاراً عسكرياً واطلاق نار كثيف في حي الطوارئ بعد اغتيال الشاب أبو دبوس [61]	30 (1) إطلاق نار القتلى: (1) حسن أبو دبوس الجرحى: (1) الفتى خ.ن
25	تشرين ثاني 2021: إطلاق نار في مخيم عين الحلوة إثر تطور إشكال فردي وقع قرب مستشفى "النداء الإنساني"، في الشارع الفوقاني"[62]	2 (1) إطلاق نار لا يوجد
26	تشرين الثاني 2021: اشكالا عائليا تطور في "حي الزيب" في الشارع التحتاني في مخيم عين الحلوة، الى اطلاق نار[63]	8 (1) إطلاق نار لا يوجد
27	كانون الأول 2021: اطلاق نار في مخيم عين الحلوة، تبين انه اشكال فردي في منطقة بستان القدس"[64]	12 (1) إطلاق نار لا يوجد

	مخيم الرشيدية	
1	كانون أول 2021: انفجار قنبلة يدوية 23	القاء قنبلة يدوية لا يوجد
2	كانون اول 2021: اشكال في المخيم تطور إلى اطلاق النار 24 [65]	(1) إطلاق نار لا يوجد
3	حزيران 2021: "حي الصفوري والأحياء القريبة منه في مخيم الرشيدية في صور، تشهد اشتباكات عنيفة منذ ساعات الفجر الأولى، تُستعمل فيها الأسلحة المتوسّطة والخفيفة وقنابل "ب7. إنّ الاشتباكات اندلعت على خلفيّة مداهمة "حركة فتح" لمنزل الفلسطيني "حسين الزيني" المطلوب بقضايا تجارة المخدرات"."[66]	6 (1) إطلاق نار القتلى: (2) قتيلان **(4)** عدد من الجرحى

	مخيم برج الشمالي	
1	كانون أول 2021: حادث في مخيم برج الشمالي، سببه حريق خزانات المازوت تسبب بانفجار خزانات للأوكسجين تستخدم في علاج المصابين بفايروس كورونا	10 (عدد القتلى (1) (حمزة شاهين

[59] النشرة، انظر للرابط: https://bit.ly/36dpA0n
[60] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3GMV0ag
[61] قدس برس،انظر الى الرابط https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=72907
[62] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3uJQ8k0
[63] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3GGQ5YF
[64] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3uNpjLH
[65] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3Ju3qW3
[66] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3sGxGWI

2	كانون الأول 2021: إطلاق النار من عناصر من الأمن الوطني أثناء تشييع حركة "حماس" حمزة شاهين، الذي قضى جراء الحريق الهائل الذي وقع، مساء الجمعة، في المخيم[67]	(1) إطلاق نار عدد القتلى (3): عمر السهلي – محمد طه – حسين الأحمد الجرحى: (12) جرحى

	مخيم البداوي	
1	شباط 2021: تطور إشكال فردي في مخيم البداوي إلى تبادل 19 لإطلاق النار من أسلحة فردية، حيث سمع صوت الرصاص في بعض أنحاء المخيم.[68]	(1) إطلاق نار لا يوجد
2	كانون الأول 2021: وقع إشكال تخلله إطلاق النار بين أشخاص 26 من آل الصالح وآخرين من آل السرحان في مخيم البداوي، على خلفيّة إشكالات سابقة وقعت بينهم[69]	(1) إطلاق نار الأضرار: تضرر عدد من السيارات والمنازل والمحال التجارية.
3	تموز 2021: إشكال وقع في مخيم البداوي، تخلله تبادل إطلاق نار 17 من أسلحة حربية".[70]	(1) إطلاق نار القتلى: (1) مقتل فتاة الجرحى: (1) جريحة
4	أيلول 2021: إشكال، تخلله إطلاق نار من أسلحة حربية في حي 5 المهجرين في مخيم البداوي، عدا عن إلقاء قنبلة خلال الإشكال من غير أن تنفجر[71]	(1) إطلاق نار الجرحى: ثلاثة جرحى
5	أيلول 2021: اشكال تخلله إطلاق نار، عند مدخل مخيم البداوي - 26 عند الحاجز المعروف بحاجز الانتفاضة عند مدخل المخيم بين شبان وعناصر من الحاجز.[72]	(1) إطلاق نار القتلى: (2) قتيلين الجرحى: (2) جريحان
6	تشرين الأول 2021: أقدم المدعو إ. ص. على إطلاق النار من سلاح 8 فردي باتجاه أحد الأشخاص من الجنسية السورية ويدعى د. ف داخل مخيم البداوي بالقرب من مستشفى صفد التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، نتيجة خلافات شخصية سابقة بينهما.[73]	(1) إطلاق نار الجرحى: (1) د.ف

	مخيم نهر البارد	
1	تشرين الأول 2021: إشكال فردي بين أفراد من عائلتين في أحد 1 شوارع المخيم، تطّور إلى إطلاق نار من مسدس حربي[74]	(1) إطلاق نار الجرحى: (2) جريحين
2	تشرين الأول 2021: أقدم م.م.أ على قتل شقيقه ف.م .أ، ذبحا، في 3 مخيم نهر البارد الامر الذي أحدث قلقا كبيرا داخل المخيم[75]	(1) إطلاق نار عدد القتلى (1): قتيل

[67] النشرة،انظر الى الرابط https://2u.pw/0hYcV
[68] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3HQjm4j
[69] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3LAeDpY
[70] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3Lyr8C2
[71] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3oMrZWe
[72] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/34CrM0U
[73] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3sHDDTz
[74] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3GRjfEm
[75] النشرة،انظر الى الرابط https://bit.ly/3JpKzex

تاسعا: التوصيات:

- الأونروا:

1. ضرورة تجديد الولاية الدورية للأونروا كي تستمر في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين لحين عودتهم إلى ديارهم.
2. ضرورة الاستفادة من الموارد المالية والبشرية المتاحة بأقصى طاقة ممكنة وترشيد الإنفاق ووقف الهدر المالي.
3. ضرورة التراجع عن الخطوات التقليصية التي اتخذتها الأونروا بعد وقف التمويل الأمريكي للأونروا وتأمين تمويل بديل له من دول مانحة أخرى.
4. ضرورة بذل مساعي جدية وكبيرة لموائمة جميع الأقسام التقنية في مركز سبلين مع برامج الدولة المضيفة (Accreditation) كي يتمكن الطلاب من استكمال دراستهم الجامعية.
5. ضرورة بذل مجهودات كبيرة من القسم القانوني في الأونروا لحل مشاكل إقامات الفلسطينيين السوريين في لبنان والمساعدة في تسجيل مواليدهم.
6. ضرورة بذل جهود أكبر لتأمين التمويل لبقية رزم الإعمار في مخيم نهر البارد وتمكين باقي العائلات للعودة إلى منازلهم.
7. المساعدة في تقديم القرطاسية للأطفال في المدارس داخل المخيمات .
8. ضرورة تحسين برنامج الإغاثة ليشمل أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين بسبب ارتفاع نسبة الفقر والبطالة بينهم.
9. ضرورة تواصل الأونروا مع سفارات الدول المتواجدة في لبنان لتأمين منح دراسية مجانية للطلاب الفلسطينيين في الخارج، والتواصل مع الجامعات الخاصة في لبنان للحصول على منح جامعية للطلاب المتفوقين والحصول على حسومات عالية تمكن الطلبة الفلسطينيين من الالتحاق بالجامعات وبمبالغ تتناسب وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.
10. تقديم مساعدات مالية وعينية للاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل دوري.
11. ضرورة الاستمرار بالسعي الجاد لدى الدول المانحة للإيفاء بتعهداتها من أجل استكمال إعادة إعمار مخيم نهر البارد بشكل نهائي وإعادة سكانه إليه.
12. تأمين مواصلات لنقل الطلاب مِن وإلى المدارس.

- الدولة اللبنانية:

1. أن تقوم الدولة اللبنانية بتعديل كافة القوانين والقرارات التي تنتهك بمضمونها حقوق الإنسان الفلسطيني وذلك التزاماً بأحكام الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.
2. عدم اعتبار اللاجئ الفلسطيني أجنبي يتوجب عليه الحصول على إجازة العمل.
3. تعديل المراسيم التطبيقية الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي بحيث ما يستقطع من معاشات العمال الفلسطينيين يرد إليهم لاحقا كما هي النسبة تماما.

4. السماح للمهنيين الفلسطينيين من أطباء ومحامين وصيادلة وغيرهم من العمل بهذا المهنة وتعديل القوانين الناظمة لذلك.
5. شرعنه القوة الأمنية التي تمارس دورها المُعقَّد خاصة أن الدولة اللبنانية لا تُعطي الغطاء الكامل لهذه القوى الأمنية؛ لأنه لا يوجد اتفاق رسمي بشأنها.
6. التطبيق العملي للقضايا المطروحة في الوثيقة التي صدرت عن "مجموعة العمل حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" التي أعلن عنها رسمياً خلال حفل أقيم في 2017/7/20 في السراي الحكومية.
7. تسوية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا تسوية قانونية تنسجم مع أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، باعتبارهم لاجئين وليسوا وافدين عرب، وعدم فرض أي قيود على حركة تنقلهم.
8. إصدار بطاقة هوية ممغنطة بما يتطابق مع المعايير الدولية.
9. ضرورة معالجة العراقيل الناجمة عن شوائب تعريف وتطبيق القانون 2001/296، ريثما تتم معالجة ثغرة الحق في التملك، من خلال إصدار توجيهات للإدارات ذات الصلّة بـ:
   - نقل الملكية للورثة.
   - تسجيل عقود اللاجئين الفلسطينيين للذين كانوا اشتروا عقاراً قبل صدور القانون ولم يتم تسجيله، واستثنائهم من قاعدة مرور مدّة السنوات العشر.
   - تسجيل ملكية زوجة الفلسطيني غير الفلسطينية.
10. حسم موضوع وضع تعريف موّحد للاجئ الفلسطيني لدى الدوائر المختصة واعتبار الفئات الثلاث: المسجلون لدى وزارة الداخلية؛ والمسجلون لدى الأونروا؛ وفاقدو الأوراق الثبوتية، هم اللاجئون الفلسطينيون، بحيث لا يكون تمييز بينهم، ولا يعتبرون أجانب من نوع خاص.
11. إنفاذا لما جاء في وثيقة رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني ضرورة وأنسنة الإجراءات الأمنية حول المخيمات وعلى مداخلها، وتوحيد الجهة المرجعية اللبنانية المعنية في هذا المجال، وأن يتم التعامل بالموضوع الأمني بمعناه الشامل، أي الأمن الاجتماعي.
12. بخصوص الحق في العمل، ضرورة السماح لأصحاب الكفاءات المهنية بالعمل بشكل قانوني لا سيما مهنة الطب والهندسة والصيدلة والمحاماة. وفيما يتعلق بالقانون الصادر عام 2010 فإنه لا بد من ملاحظة ما يلي:
   - ضرورة إصدار مراسيم تطبيقية تنظم عملية تطبيق القانون رقم 2010/129 وبما لا يترك مجالاً للتفسيرات المختلفة الخاصة بكل وزير.
   - ضرورة معالجة موضوع المهن الحرّة، فاليد العاملة الفلسطينية في هذا المجال هي يد ماهرة ومنتجة ولا بد وأن تساهم في الدورة الاقتصادية.
   - تخفيف الاجراءات على مداخل المخيمات قدر المستطاع على أن تشمل محيم عين الحلوة أيضاً.
   - إعادة النظر في القرار الصادر عام 1997 القاضي بعدم إدخال مواد البناء الى المخيمات .
13. أن تفتح مديرية شؤون اللاجئين أبوابها طيلة أيام الأسبوع كسابق عهدها، تخفيفا من معاناة اللاجئين.
14. أن تعمل الدولة اللبنانية على ملاحقة السماسرة المسؤولين عن تنظيم رحلات الهجرة غير الشرعية.
15.

- المنظمات والدولية والإقليمية:

نرى نحن في (شاهد) ضرورة تدخل المجتمع الدولي وزيادة مساهمته لصندوق الأونروا لسد العجز المالي والإسراع في إيجاد الحلول المناسبة وتأمين الدعم المناسب لضمان استمرار عمل منظمة الأونروا، كما ندعو إلى:

1. أن تتحمل الجمعية العامة في الأمم المتحدة مسؤولية استمرار عمل الأونروا كونها الجهة التي أنشأت الأونروا عام 1949 وفق القرار 302. وأن تعمل على جعل موازنة الأونروا جزءاً من موازنتها، لعدم السماح بتحويلها إلى ورقة ضغط بيد الدول المانحة لتحقيق مصالح سياسية.
2. نبذ الأصوات المطالبة بحل وكالة الأونروا التزاماً بقرار (302) الصادر عن الجمعية العامة والذي يقضي بممارسة الأونروا عملها في غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حتى إيجاد حل عادل لقضيتهم.
3. على الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى التدخل الفوري والضغط على الإدارة الأمريكية لحثها على التراجع عن قرار اعتبار القدس عاصمة لدولة "إسرائيل" ونقل السفارة إليها، والتراجع عن تعليق التزاماتها المالية عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".
4. إن المنظمات الدولية والمحلية ليست بديلة عن منظمة الأونروا الشاهد الحقيقي على قضية اللجوء الفلسطيني وأن وجود الأونروا هو تأكيد على استمرار مسؤولية المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية حتى العودة.
5. أن تستمر المنظمات الدولية والمحلية في تقديم الدعم والمساعدة كماً ونوعاً لجميع فئات اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان.
6. ضرورة تكثيف وتوحيد جهود المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لتلبية احتياجات اللاجئين المتفاقمة في ظل تراجع الخدمات التي تقدمها الأونروا وعدم استجابة الحكومة اللبنانية لإقرار الحقوق المدنية للاجئين.
7. تنفيذ برامج ترفيهية وبرامج دعم نفسي اجتماعي للأطفال المتسربين من قبل اليونيسف .
8. تنفيذ برامج توعوية للأهل على كيفية التعامل مع الأطفال أثناء إغلاق المدارس.

- الفصائل الفلسطينية:

1. أن تقوم الفصائل الفلسطينية في لبنان بتوحيد موقفها لحماية الوجود الفلسطيني في لبنان، وتوفير الأمن والاستقرار، وحماية حق العودة، ورفض التوطين والتهجير.
2. بإجراء حوار لبناني فلسطيني عاجل، يهدف إلى الاتفاق على الرؤية السياسية للعلاقة المشتركة، ومنع استخدام العنف بأي شكل.
3. ضرورة الاتفاق الفلسطيني مع الدولة اللبنانية على حق عودة اللاجئين، ورفض عمليات التوطين والتهجير، وإقرار تفاهم لبناني .فلسطيني حول الحقوق الإنسانية والاجتماعية للاجئين وإزالة الإجراءات الأمنية حول المخيمات وبدء المعالجة الاجتماعية، وتشكيل قوة أمنية فلسطينية مشتركة لحفظ الأمن داخل المخيمات.

4. هناك حاجة ضرورية لتشكيل قوة أمنية مشتركة في كافة المخيمات الفلسطينية المنتشرة على الأراضي اللبنانية للحد من التجاوزات والفوضى بين الحين والآخر.
5. الإسراع في تشكيل لجنة أمنية مشتركة في مخيم شاتيلا على وجه الخصوص، لضبط ظاهرة تفلّت السلاح بعد سقوط العديد من الضحايا وإصابة آخرين نتيجة الرصاص العشوائي.
6. التحرك لوضع حد لتجار المخدرات ومروجيه في مخيم شاتيلا، وإلى مواجهة جادة للسلاح المتفلت (سلاح الترهيب والوعيد)، الذي يتسبب بحالات من الخوف والهلع في صفوف النساء والشيوخ والأطفال الآمنين في منازلهم، والذي يشكل خطراً يتهدد حياتهم كل يوم.
7. أهمية تغطية الاحتياجات الضرورية للدوريات، ولعمليات توقيف المشبوهين والمتورطين، ولحل الإشكاليات والنزاعات، لمنع الفوضى والاعتداءات على المؤسسات.
8. تنظيم أنشطة ترفيهية داخل المدارس للأطفال مع اتخاذ الاجراءات الوقائية من الجمعيات الناشطة في المخيمات مثل جمعية اطفال الصمود وجمعية نبع وغيرها من الجمعيات.
9. تفعيل الآليات المتبعة من أجل تسهيل أمور الناس الحياتية، وتعزيز الأطر الأمنية الموجودة بهدف تثبيت الأمن والاستقرار.
10. ضرورة دعم القوة الأمنية المشتركة بالعديد البشري والإمكانيات المادية اللازمة لبسط سلطتها كاملة.
11. تعزيز موقع اللجنة الأمنية اجتماعياً، ودعمها سياسياً، وتطوير قدراتها، ومضاعفة عديدها، وتوسيع صلاحياتها، وتوفير ما يلزم لإنجاح عملها.
12. ضرورة التعاطي بمهنية كاملة لتوفير أعلى نسبة من النجاح في بناء مجتمع مستقر أمنياً، متعاون من أجل مستقبلٍ أفضل.